

إستراتيجية القوة الذكية وأثرها في السياسة الخارجية الصينية

أ. م. صفاء حسين علي

جامعة كركوك - كلية القانون والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية

ان هذا البحث الموسوم (إستراتيجية القوة الذكية وأثرها في السياسة الخارجية الصينية) هو محاولة التعرف على استراتيجية القوة الذكية واثرها في السياسة الخارجية الصينية ، اذ تعد الصين من القوى الدولية الصاعدة التي باتت تمتلك من مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية ما يؤهلها لممارسة دور اكبر في الشؤون الدولية ومما لا شك فيه ان الصين تمتلك اهمية خاصة في النظام السياسي الدولي وذلك لما لها من فاعلية وتأثير سياسي متصاعد في الساحة الدولية ، كما ان الصين تمتلك طموحات كبيرة تتمثل في رغبتها لان تحظى بمكانة القوة العظمى لاسيما بعد تقدمها في النظام الاقتصادي الدولي ومشروعاتها العسكرية الضخمة وتحالفاتها القائمة مع دول متعددة بل ان البعض ذهب الى القول بان الصين من الدول المرشحة لزعامة التيار المعادي للولايات المتحدة الامريكية في المرحلة المقبلة . وتكمن اهمية البحث في إن مفهوم القوة الذكية يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً في ميدان العلاقات الدولية ، وهو يمثل أحد اهم المحاور الاساسية لدراسة القوة حيث أنه ترجمة لاستخدام القوة الناعمة التي تعد المقياس الجديد لأي قوة صاعدة وللقوة الصلبة المتمثلة في الجانب العسكري والاقتصادي بالأساس والقدرة على المزج بينهما والتركيز على القوة الذكية ودراستها كوسيلة لإدارة السياسة الدولية سلمياً دون الوقوع في نزاعات تحتاج للقوة الصلبة وحل الخلافات بالقوة الناعمة مع عدم اهمال أهمية القوة الصلبة كعنصر أساسي للقوة .وينطلق البحث من فرضية علمية مفادها كلما زادت قدرة الدولة على توظيف مقومات قوتها الصلبة والناعمة في السياسة الخارجية بطرق وإستراتيجيات القوة الذكية كلما زادت قدرتها على تحقيق اهدافها العليا بأكبر نتائج وأقل تكلفة والعكس صحيح ايضاً ، كلما انخفضت قدرة الدول على استخدام القوة الذكية في سياساتها الخارجية كلما تراجع قدرتها على تحقيق اهدافها بتكلفة اقل ونتائج اكبر ، ان الاستراتيجية الصينية قد اتسمت بخصائص تختلف عن تلك الخصائص التي كانت قائمة ابان مرحلة الحرب الباردة وان الصين شرعت بالاعتماد على القوة الذكية في سياستها الخارجية وعمدت الى توسيع دائرة علاقاتها ونفوذها بدول العالم المختلفة وبالشكل الذي بات يضمن لها تحقيق مكانة اكبر في سلم النظام السياسي الدولي القائم .

الكلمات المفتاحية : القوة الذكية ، السياسة الخارجية الصينية .

Abstract

This research is tagged (smart power strategy and its impact on Chinese foreign policy) is an attempt to identify the smart power strategy and its impact on Chinese foreign policy, as China is one of the emerging international powers that have become constituents of economic, military and political power, which qualifies it to play a greater role in affairs International undoubtedly, China possesses a special importance in the international political system, due to its increasing political effectiveness and influence in the international arena. China also has great ambitions represented in its desire to gain the position of the superpower .The importance of the research lies in the fact that the concept of smart power is considered one of the relatively recent concepts in the field of international relations, and it represents one of the most important axes of the study of power as it is a translation of the use of soft power, which is the new measure of any emerging power and the solid force represented in the military and economic aspect mainly and the ability to mix Between them and focusing on smart power and studying it as a way to manage international politics peacefully without falling into conflicts that need hard power and resolving disputes with soft power while not neglecting the importance of hard power as an essential element of power .The Chinese strategy has been characterized by characteristics that are different from those that existed during the Cold War period, and China has embarked on relying on smart power in its foreign policy and has expanded the circle of its relations and influence with various countries of the world and in a manner that has guaranteed them achieving a greater position in the ladder of the existing international political system

Keywords: smart power, chinese foreign policy.

مقدمة

إن النظام السياسي الدولي الحالي والقائم بهذه الهرمية يرتكز بالاساس على عناصر القوة التي تمتلكها الوحدات السياسية المكونة لهذا النظام سواء من الدول او من الفواعل الدولية من غير الدول كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية وغيرها ، ومقدار ماتملكه هذه الفواعل الدولية من القوة هو الذي يتحكم بموقعها وترتيبها داخل الهرم السياسي الدولي ، والقوة ببساطة ماتملكه الدولة من عوامل مادية أو معنوية مع وجود امكانية لتوظيف هذه العوامل لتحقيق اهداف الدولة العليا ، وبهذا المعنى يتم الجمع فيها بين الاستراتيجية والقوة ، فلا فائدة من امتلاك عوامل القوة في دولة ما دون وجود تخطيط منظم و قدرة على ادارة هذه الموارد لتحقيق الاستفادة القصوى منها .ويمكن القول ،

بأنه في ظل التغيير السريع الذي يشهده العالم ، لم تعد هناك مفاهيم ثابتة في السياسة الدولية فما يعد عنصراً للقوة في القرون السابقة لم يعد يملك الأهمية ذاتها في عالم اليوم ، فالتقدم الحاصل في الأدوات والكفاءة والقدرة العالية لإدارة هذه الموارد والتي قد تحقق نتائج أكبر بتكلفة أقل مما كانت عليه في السابق ، كما لا يمكن تجاهل بأن العالم يتجه إلى وجود حقيقة أساسية مفادها أن هناك أطرافاً متعددة تمتلك من عوامل القوة والتأثير الكبير في النظام السياسي الدولي ، ومن أبسط الأمثلة على هذه التغييرات إن العامل العسكري سابقاً هو الذي كان يتحكم بمكانة الدولة على الساحة السياسية الدولية ، أي إن العالم كان يخضع لسلطة السلاح الذي تمتلكه الدولة الأقوى والأكثر تسليحاً ، أما العالم في العصر الحديث فإنه بات عالمياً تتعدد وتتشابك فيه العلاقات الدولية ويتحكم به العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى فالدول ذات الاقتصادات القوية هي الدول التي تمتلك عناصر السيطرة على العالم ، وتتمكن من الوصول السلس إلى أغلب دول العالم والتحكم بسياساتها وبصناع قرارها السياسي دون استخدام السلاح وتحقيق مصالحها الحيوية دون التورط بحروب قد تستنزف قواها وتعيق تقدمها من خلال اللجوء لما يسمى بالسياسة الناعمة ، كل ذلك ونحن لا ننكر أهمية القوة العسكرية أو بمصطلح حديث القوة الصلبة .ومن المنطلقات السابقة ، يلاحظ بأن هنالك تفاوت كبير في ما تمتلكه الدول من عناصر القوة ، بيد أن هنالك حقيقة واضحة تتمثل في أن الدول التي ستمتلك القدرة على التأثير بالنظام السياسي الدولي وتسخيره لتحقيق مصالحها العليا هي تلك الدول التي تمتلك القدرة على توظيف القوتين الصلبة والناعمة في سياساتها الخارجية وهذا هو الاتجاه الغالب في النظام السياسي الدولي في المرحلة الراهنة ، أي أن هنالك العديد من الدول التي تمتلك القدرة على توظيف عوامل القوة القائمة على استخدامات ناعمة كالمساومة، والتهديد، والابتزاز، واستهداف قواعد البيانات، والتأثير في الرأي العام العالمي ، واستخدام الحروب النفسية وغيرها من الأدوات ، مع استخدامات محدودة للقوة العسكرية ، كون القوة العسكرية مرتبطة بعوامل الردع ، والتوازن الاستراتيجي النووي بين القوى النووية الكبرى .

أولاً : أهمية البحث

إن أهمية البحث تكمن في دراسة التغييرات والتطورات التي تطال مفاهيم القوة المادية والمعنوية التي تمتلكها القوى الدولية المتعددة ، وبالتالي إمكانية تفسير وتحليل الظواهر الدولية تفسيراً موضوعياً وواقعياً ، ودراسة الصراعات الدولية التي تحدث بسبب امتلاك مقومات القوة والتي تؤدي بالتالي إلى تغيير هيكلية النظام السياسي الدولي ، كما إنه ومن خلال دراسة التحولات التي تحدث في النظام السياسي الدولي، تفيد بمعرفة الكيفية التي تتطور بها كل من عملية بناء القوة واستخداماتها من قبل القوى المختلفة ، والاتجاهات التي تتسبب إليها الهرمية الدولية بحكم ارتفاع وزن وتأثير القوى من غير الدول .

ثانياً : إشكالية البحث

إن مفهوم القوة الذكية يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً في ميدان العلاقات الدولية ، وهو يمثل أحد أهم المحاور الأساسية لدراسة القوة حيث أنه ترجمة لاستخدام القوة الناعمة التي تعد المقياس الجديد لأي قوة صاعدة وللقوة الصلبة المتمثلة في الجانب العسكري والاقتصادي بالأساس والقدرة على المزج بينهما والتركيز على القوة الذكية ودراستها كوسيلة لإدارة السياسة الدولية سلمياً دون الوقوع في نزاعات تحتاج للقوة الصلبة وحل الخلافات بالقوة الناعمة مع عدم إهمال أهمية القوة الصلبة كعنصر أساسي للقوة ، بالإضافة إلى إدراك التحول في طبيعة الهيمنة التي تمارسها الدول الكبرى مؤخراً حيث تحولت من الاستعمار أو التدخل العسكري إلى هيمنة ناعمة قد تكون ثقافية أو اقتصادية أو تقنية دون الحاجة إلى تكبد الخسائر الكبيرة التي يسببها التدخل العسكري وذلك باستخدام الدمج بينهما للوصول للهدف الحيوي الأكثر منفعة والأقل تكلفة .

ثالثاً : فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية علمية مفادها كلما زادت قدرة الدولة على توظيف مقومات قوتها الصلبة والناعمة في السياسة الخارجية بطرق وإستراتيجيات القوة الذكية كلما زادت قدرتها على تحقيق أهدافها العليا بأكثر نتائج وأقل تكلفة والعكس صحيح ، كلما انخفضت قدرة الدول على استخدام القوة الذكية في سياساتها الخارجية كلما تراجع قدرتها على تحقيق أهدافها بتكلفة أقل ونتائج أكبر .

تبعاً لما تقدم ، فإن ثمة تساؤلات يحاول البحث الإجابة عليها من خلال مباحث الدراسة وتتمثل بالتساؤلات الآتية :

١. ماهية القوة وعناصرها وأنماطها وأهدافها ؟

٢. ماهو مفهوم ومقومات وطرق استخدام القوة الذكية ؟

٣. ماهي قدرة الدول على توظيف إستراتيجيات القوة الذكية في إدارتها لسياساتها الخارجية ؟

رابعاً : منهجية البحث

لقد اعتمدت الدراسة على منهجين اساسيين من مناهج البحث العلمي ، هما المنهج الوصفي في تناولنا لمفهوم القوة والقوة الذكية وعناصرها واهدافها والمنهج التحليلي إذ تم توظيف المنهج التحليلي من اجل توضيح كيفية استخدام القوة الذكية في السياسة الخارجية للدول ، أما المنهج المقارن فتم الاعتماد عليه لدراسة وبيان الفرق بين القوة الناعمة والقوة الصلبة في السياسة الخارجية الصينية ، وتوضيح الآثار والنتائج التي أفرزتها كلتا القوتين إقليمياً ودولياً .

خامساً : هيكلية البحث

في ضوء الاشكالية الاكاديمية التي ينطلق منها البحث والفرضية العلمية الاساسية التي نريد البرهنة عليها قسم البحث على النحو الاتي : فقد تناولنا في المبحث الاول استراتيجيات القوة في ثلاث مطالب جاء الاول في تعريف القوة واهدافها و تناول الثاني عناصر القوة اما الثالث فتناول أنماط القوة ، اما المبحث الثاني فتحدثنا فيه عن القوة الذكية في ثلاث مطالب ايضاً تناول الاول مفهوم القوة الذكية والثاني مقومات القوة الذكية والثالث طرق استخدام القوة الذكية في السياسة الخارجية ، وتحدثنا في المبحث الثالث عن إستراتيجية القوة الذكية وأثرها في السياسة الخارجية الصينية في مطلبين جاء الاول في مجالات تطبيق القوة الذكية إقليمياً والثاني في مجالات تطبيق القوة الذكية دولياً تم الخاتمة والاستنتاجات .

المبحث الاول : استراتيجيات القوة

يعد مفهوم القوة من أهم المفاهيم الاساسية التي يتم الاعتماد عليها في تفسير العلاقات الدولية والذي يمكن الاعتماد عليه في فهم وتحليل حركة التفاعلات الدولية والمواقف التي تتخذها الفواعل الدولية المختلفة من الدول أو غير الدول ، وتظهر أهميته كذلك في فهم الصراعات الدولية وكيفية تجاوب الأطراف فيما بينها بناءً على قوتها المادية والمعنوية ، فقد تطور مفهوم القوة وتعددت اتجاهاته على مر التاريخ فيما بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة على الاقناع والتأثير حتى العصر الحديث وبزوغ التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على مفهوم القوة سواء كانت المادية أو المعنوية . لقد كان المفهوم التقليدي السائد للقوة هو مفهوم القوة الصلبة اي استخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الاهداف السياسية بما يشمل القوة العسكرية وهو الاساس الذي تبنته النظرية الواقعية لتحليل النظام السياسي الدولي حيث اتخذت مفهوم القوة اساساً لتحليل العلاقات الدولية ابتداءً وانتهاءً ، والذي يعتمد بالأساس على مقدرات الدولة المادية وإمكانيتها على توظيفها لإجبار خصومها على اتباع ما تتبغيه وبالتالي تحقيق اهدافها ومصالحها أي ربط مفهوم القوة بالمنفعة والسيادة كما فعل رائد المدرسة الواقعية هانز موعن ثاو^(١)، وإن العلاقات التي تقوم بين الدول تقوم في ظل غياب حكومة عالمية وسلطة مركزية^(٢)، مما يعني أن صفة النظام السياسي الدولي هي الفوضوية^(٣)، وإن الفهم الامثل للعلاقات الدولية يأتي بالتركيز على القوة بين الدول وعلى الرغم من تعادله القانوني والشكلي فإن التوزيع غير المتساوي للقوة^(٤) يعني أن العلاقات الدولية هي شكل من أشكال سياسات القوة وقد يصعب قياس القوة الى حد ما ، بيد ان هذا التوزيع غير المتساوي بات يتغير مع الوقت ، حيث ان الدول اخذت تسعى باستمرار نحو كسب عناصر القوة للحفاظ على بقائها واستمراريتها وقدرتها على المنافسة ، وحين ينظر الواقعيون الى التغيير في النظام السياسي الدولي يركزون على التغييرات التي تطرأ في ميزان القوة بين الدول وينزعون الى عدم أخذها بالحسبان لأمكانية حصول تغييرات أساسية في فعالية النظام ذاته^(٥). وفي الاتجاه الآخر، تبني بعض المفكرين والباحثين مفهوم القوة الناعمة على أنه المقوم الأهم من مقومات القوة في المرحلة الراهنة ، وتعد القوة الناعمة واحدة من اهم مكونات القوة التي تستند عليها الفواعل الدولية المختلفة ، ولمفهوم القوة الناعمة منذ تقديمه على يد جوزيف ناي دوراً مهماً في السياسة الخارجية الأمريكية^(٦) الا أنه توسع بشكل كبير بعد ذلك واعتمدت عليه الدول بشكل أكبر، وبات واحد من أهم اساسيات القوة التي تعتمد العديد من الدول التي تسعى لخلق مكان لها على الساحة الدولية ومن أهمها الصين والهند وتركيا واسرائيل وغيرها من الدول ، لكن هذا لا يعني انتفاء أهمية القوة الصلبة بل على العكس من ذلك فإن استمرار القوة الصلبة كعنصر أساسي للقوة يليه امتلاك القوة الناعمة ، حيث أن القوة الناعمة تعتمد على جاذبية الدولة ولا يمكن لدولة ضعيفة أو متعبة اقتصادياً أن يكون لها جاذبية وتأثير على غيرها من الدول ، وتبعاً لذلك يمكن القول بأن القوة ظاهرة اجتماعية سياسية، يرجع تاريخها إلى العصور التاريخية القديمة ، واستخدمت في معظم حقبة تاريخ البشرية وتطورت بأشكال مختلفة وبادوات متعددة ولأهداف وغايات متنوعة وكمحصلة لتطور الحياة وتوسع الحاجات الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، تطور استخدام القوة تطوراً في العديد من المستويات وبطرق ومجالات متعددة ، بل وأزدادت طرق

استخدامها وتأثيرها على الصعد والمستويات كافة ، وتأكيداً على ما تقدم ، يمكن القول بأن القوة هي المفتاح الرئيس الذي استخدمه الفكر الغربي الخاص بشرح وتفسير الظواهر السياسية ، ومع ذلك وعلى الرغم من قدمها ، لم تنزل تمثل مفهوماً يفتقر في المستويات التحليلية إلى اتفاق آراء المفكرين حول معناها المحدد، في حين تقر لدى الغالبية منهم بأن القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين أو التحكم في سلوكهم تجاه قضية معينة^(٧) . وفي الحقيقة تعد العلاقة بين القوة والإستراتيجية حالة تفاعلية خصوصاً في مجال العلاقات الدولية من حيث التأثير والتأثير وللاستمرار على هذا الحال ولضمان تلك الفاعلية ، بدأ الأمر وكأنه مربوط على درجة الانسجام المتوافق والمشارك بينهما لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع والفاعلية المتبادلة ، ومن الجدير بالذكر أن مفردة الإستراتيجية تعد واحدة من المداخل التي تعكس الأداء السياسي للدول ، كما تمثل المنطلق الذي تبني عليه الدول سلوكها وأهدافها^(٨) ، وعلى الرغم من أن الاستراتيجية كمفردة ارتبطت بالجانب العسكري أكثر من أي جانب آخر ، فظهور مفهوم الإستراتيجية منذ بدايته الأولى كانت عسكرية^(٩) ، عرفها قاموس العلوم السياسية بأنها خطة عمل لدر العدو أو لتحقيق هدف ما ، وتشير الإستراتيجية إلى انها خطة شاملة للأمد الطويل تتألف من سلسلة من الحركات من أجل تحقيق هدف عام^(١٠) ، حيث عرفها الالماني كارل فون كلاوزفتر بأنها (فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب)^(١١) ، والإستراتيجية هي علم وفن يهتم بتعبئة قوى الأمة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ومعنوياً لتوفير الدعم الاقصى للسياسة التي تتبناها الدولة في زمن السلم والحرب على حد سواء^(١٢) . من كل ما تقدم ، يتبين للمتابع أشكالية التأثير والتأثير للقوة الإستراتيجية عبر اقتران القوة بالاستراتيجية ، فالقوة غالباً ماتكون وسيلة وليست غاية ، إذ إن الدول تسعى إلى اكتساب القدرة على التأثير من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها العليا، وذلك عبر توظيف عناصر قوتها كادوات لتحقيق الأهداف القومية المرتبطة بهذه المعالجة ، كما تحدها الدولة ويتم ذلك في إطار إستراتيجية تتحدد من خلالها كيفية استخدام هذه الادوات لغرض تحقيق تلك الأهداف، وتأتي أهمية مفهوم الإستراتيجية في التأثير والتأثير في القوة عبر الأطار العام الذي يتم فيه استخدام أدوات القوة ، فقرارات استخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية ، قرارات سياسية وتتركز مهمات المسؤولين عن كل أداة في تحديد كيفية يتم استخدام الادوات لتحقيق المهام ، خاصة فيما يتعلق بالقرارات الكبرى، فهناك تفاعلات معقدة تهتم بهذا الشأن ألا وهو التأثير والتأثير فيجب المثالية والدقة ، عندما يتخذ قرار استخدام إستراتيجية معينة ، فالاعتبارات السياسية وضغوط المصالح قد تؤدي إلى قرارات تحتاج إلى موائمة بين الأهداف والمصالح لتحقيق نتائج عالية من الدقة^(١٣) ، وكذلك أهداف الدولة العليا والواجب مراعاتها بصفة دائمة مهما كانت الكلف ، ومن ثم توظيف الامكانيات والمقدرات التي تمتلكها الدولة لتحقيقها ، لذا نجد الكثير من الدول باتت تدخل في حروب من أجل حمايتها وضمان ديمومتها^(١٤) . وغني عن البيان ، بأن تأثير الإستراتيجية يعتمد على ماتملكه الدولة من عناصر القوة ، وطريقة توظيفها لأحداث التأثير في الاستراتيجية ، وبالتالي تحقيق الاهداف المرجوة ، وأن النظر إلى القوة في العلاقات الدولية يكاد يتباين بتباين الزمان والمكان والطريقة التي تلجأ إليها والقضية موضع التعامل وهي في الاجمال تعني امتلاك العناصر لتحقيق غايات محددة، وهذه الغايات هي إشكالية التأثير والتأثير للقوة الاستراتيجية^(١٥) .

المطلب الاول : ماهية القوة

حاول العديد من العلماء من خلال أبحاثهم المختلفة وملاحظاتهم العديدة تعريف القوة، ولكن اختلف مفهوم القوة من تجربة إلى تجربة ومن ظاهرة إلى أخرى، حيث ارتبط مفهوم القوة عند الفلاسفة منذ عهد أرسطو بأن القوة هي المؤثر الضروري لتحريك الأجسام، وأنه لا بد من وجودها واستمرارها لكي يبقى الجسم متحركاً. وفي هذا السياق ، تعرف القوة في الرياضيات بأنها تعبير فني يعني الناتج المتحصل من ضرب الرقم باستمرار في نفسه ، أما في الفيزياء فالقوة تعني معدل انتقال الطاقة في عمل إحدى المكائن مثلاً ، أما في العلاقات الإنسانية فإن القوة ينظر إليها في العادة باعتبارها عقلانية لا شيئاً يمتلكه المرء ، ولكن تعني القدرة على إحداث الإثارة المرغوب فيها فالقوة بالذات لا تمارس على الطبيعة أو على مادة أو على الذات ، وإنما تمارس على عقول وأموال الآخرين وهنالك علاقات تحتوي على عنصر القمع وأخرى لا تحتوي عليه مما يستوجب التمييز بينهما ، بل قد يكون من الأفضل قبول ما يذهب إليه الأستاذ سبرت بأن الأبعاد العسكرية للقوة تقتصر على تلك الأمور التي لها علاقة باستخدام مفهوم العنف . أما الجوانب الأخرى للقوة التي لا تحتوي على عنصر القمع فيمكن أن نسميها النفوذ ، والقوة عند كارل دويتش هي القدرة على الانتصار في الصراع وفي التغلب على العقبات ، في حين يرى فردريك شومان أنه في نظام دولي يفتقد الحكومية اعتماداً على قوتها الذاتية ، وأن تنظر يحذر إلى قوة الدول المجاورة لها^(١٦) ، أما نيكولاس سبيكمان فإنه يعرف القوة بأنها ما تعتمد عليه الحياة سواء بالامتناع أو الإغراء أو الإكراه وعند مورغانثر فإنه يعرفها بأنها إمكانية شخص ما في الهيمنة على تصرفات وتفكير شخص آخر ، ويعرف آرنولد وولفرز القوة بأنها القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما تريد ،

أما ريموند آرون فيصنفها على أنها القدرة على الفعل أو الصنع أو التمييز^(١٧). أما روبرت دال فإنه يرى في القوة بأنها القدرة على جعل الآخرين يقومون بأعمال ما كانوا ليقوموا بها أو بمعنى آخر أن قدرة أعلى دفع بالقيام بالعمل من احتمال قيام بالعمل س بغض النظر عما فعله أ ، والحقيقة فإن دراسي السياسات الخارجية لم يحاولوا تطبيقها في دراستهم ، وربما السبب وراء ذلك يكمن في صعوبة تحديد ما الذي كان يجب أن يفعله في غياب محاولة دفعه للقيام بالعمل وبعبارة أكثر دقة إنها قدرة أعلى على استخراج نتائج متوافقة مع تصيلات أو رغباته وهذا يعني أن روبرت دال في تحليله لمصطلح القوة يشير إلى التعريف الشائع للنفوذ أو التأثير^(١٨) . وتبعاً لكوبر ، فإن التأثير يتمثل في تغيير سلوك الآخرين بطريق الاقتناع والمنطق أو الوجدان ، أما القوة فهي التأثير على الآخرين بشكل قهري أو جبري غير طوعي ، فما يمارسه الواعظ أو الخطيب أو عالم الدين أو الأديب نوع من النفوذ أو التأثير يختلف عن القوة التي يمارسها رجل القضاء أو الحكام أو المديرون في أعمالهم أما جولدهرم و شلز فإنهما يعرفان القوة بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين ، وهما بهذا يقتربان كثيراً من تعريف داهل . أما روزيناو ، فإنه يعرف القوة بأنها تستعمل هنا بمعنى واسع جداً لتشمل المجال الكلي لتأثير الإنسان على زميله الإنسان ، وأنها تتضمن كل ما من قدرته على فرض التأثير والفرض الفعلي لتأثيره وسيطرته على عقول وأفعال الناس الآخرين ، و يرى ماكس فيبر في القوة بأنها الإمكانية التي يمتلكها شخص ما ، وفي إطار العلاقات الاجتماعية ، في وضع يساعد على انجاز رغباته معه ، على الرغم من رفض ومقاومة الآخرين له^(١٩) ، فالقوة هي ببساطة القدرة في التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل، لذلك فالأقوياء في أي موقف اجتماعي كان أم سياسي أم اقتصادي أم ثقافي هم الذين يفرضون إرادتهم وكلمتهم ويسيطرون الأمور كما يرونها ووفقاً لمصالحهم الخاصة . تعد قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك بالنظر إلى ان هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية^(٢٠)، والقوة بطبيعتها شيء نسبي لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى، كما تظهر القوة بشكل تدريجي وهذا يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبياً يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أزمة معينة بشكل سريع وغير متوقع بحيث يصبح بإمكانها التأثير على دولة أخرى أقوى منها وحتى إجبارها على تغيير سياستها . وتتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإكراه والقسر من جهة ثانية، وإن اللجوء إلى القوة هو في الحقيقة الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية ويعتمد السعي وراء القوة على الموارد المتاحة من أجل تنفيذ سياسة الدولة^(٢١) . ويمكن القول ، بأن ليس هناك حصر مانع وجامع لمصادر قوة الدولة خاصة في المجال الدولي إذ يختلف تأثير هذه المصادر من دولة لأخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى في الدولة نفسها، إرتباطاً بطبيعة الإطار الدولي وبمصادر قوة الطرف الأخر في العلاقة، وبالقدرة على إدارة مصدر القوة من جانب القيادات السياسية أو إستغلاله ، ويمكن القول بأن يتداخل مفهوم القوة مع عدة مفاهيم أخرى مثل السلطة والنفوذ والقهر والتأثير والإرغام والردع والإرهاب والإغراء، وهي تستخدم كمترادفات وكعناصر لتحليل القوة . وتأسيساً على ذلك ، نجد بأن العلاقات الدولية في جوهرها هي علاقات بين قوى مختلفة ومتفاوتة في المستويات ، فضلاً عن أن هذه القوى تتصف في علاقاتها مع بعضها بالصراع و التنافس بهدف أن تحقق كل منها مصالحها وأهدافها الخاصة حسب قوتها ، بغض النظر عن أية إعتبارات لما يحدث للأطراف الأخرى نتيجة لذلك ، وقد أقرت السياسة الدولية منذ القدم بقوانين أساسية تعكس طبيعتها الموضوعية، ويُعد الصراع واستخدام القوة أبرز هذه القوانين ، فكما إن الصراع بمضمونه يعني تناقض مشاريع الدول ومصالحها الحيوية، فإن القوة أداة أساسية لحسم هذا الصراع ولصالح أحد أطرافه^(٢٢) وفي الحقيقة أن القوة في هذا المجال، تعبير شامل لا يقتصر على مجرد القوة العسكرية، بل ينصرف إلى كافة العناصر المادية والمعنوية والبشرية ، التي تعمل بتفاعلها معاً إلى تحديد مركز القوة الذي تتمتع به الدول المعنية، والمبرر الفلسفي الذي تتطرق منه هذه النظرية هو إنها تفترض إن القوة ومن ثم الجنوح إلى التسلط أحد أهم الأمور الغريزية الكامنة في شخصية إنسانية ولا بد أن تبرز بصورة أو بأخرى في أشكال السلوك الإنساني^(٢٣)، ويتشبه الدول بالإنسان تنطبق عليها القاعدة ذاتها . وفي هذا السياق يقصد بالقوة في التفكير الاستراتيجي، فاعلية الدولة ووزنها في الساحة الدولية، والنتائج عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في العمل على فرض إرادتها على الدول الأخرى ، والتأثير في إرادات الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية الخاصة ، وتتحدد قوة الدولة، بهذا المعنى، في ضوء عنصرين أساسيين : الأول مصادر القوة ، والثاني عملية توظيف أو إدارة هذه المصادر، أي إن أي مصدر من مصادر القوة لا يكتسب وزناً بمجرد وجوده، إنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالتدخل الواعي لتحويل مصدر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال^(٢٤) . ويمكن الإشارة هنا إلى ثلاثة اتجاهات أساسية عرفت القوة السياسية هي كالآتي^(٢٥):

الاتجاه الأول : يعرف القوة على انها " القدرة على التأثير في الغير " ورائد هذا الاتجاه هو ماكس فيبر .

الاتجاه الثاني : يعرف القوة على انها " انها المشاركة في صنع القرارات المهمة " رائد هذا الاتجاه هارولد لازويك وإبراهام كابلان .

الاتجاه الثالث : فيحاول ان يجمع جوانب من كل الاتجاهين السابقين .

المطلب الثاني : مصادر القوة وأدواتها

القوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة المادية وغير المادية التي ترتبط مع بعضها، والقوة بطبيعتها شيء نسبي لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى، كما تظهر القوة بشكل تدريجي وهذا يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبياً يمكن أن تمارس دوراً فعالاً في أزمة معينة بشكل سريع وغير متوقع بحيث يصبح بإمكانها التأثير على دولة أخرى أقوى منها وحتى إجبارها على تغيير سياستها^(٢٦)، وكما بينت التعاريف السابقة بأن القوة هي القدرة على التأثير على الآخرين ، وأن المجتمع أو الدولة القوية هما القادران على التأثير على الآخرين فلا بد أن تكون لهذه الدولة مقومات تضطر المجتمعات والدول الأخرى للخضوع لها ، هناك شبه إجماع بين مفكري الجغرافية السياسية بأن مصادر القوة والتي تحدد قيمة الدولة على الساحة السياسية الدولية يمكن إبرازها في ثلاثة عوامل هي (العوامل الطبيعية ، العوامل الاقتصادية ، العوامل البشرية) ويرجع آخرون قوة الدولة إلى خمسة عوامل تشكل منهجاً يقوم بتحليل هذه العوامل باعتبارها معادلة القوة الشاملة للدولة (العامل الجغرافي ، العامل الاقتصادي ، العامل السياسي ، العامل النفسي ، العامل العسكري)^(٢٧)، كما يرى بعض مفكري العلاقات الدولية وعلى رأسهم هانز مورجانثو أن القوة الشاملة للدولة يعبر عنها من خلال تسعة عناصر أهمها (العامل الجغرافي ، الموارد الطبيعية ، الطاقة الصناعية ، الاستعداد العسكري ، السكان ، الشخصية القومية ، الروح المعنوية ، نوعية الدبلوماسية ، نوعية الحكم)^(٢٨). وغني عن القول أن ممارسة القوة تتدرج بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإكراه والقسر من جهة ثانية ، وإن عملية اللجوء إلى القوة هي في الحقيقة الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية ويعتمد السعي وراء القوة على الموارد المتاحة من أجل تنفيذ سياسة الدولة ، فقد تلاشت قوة الولايات المتحدة الأمريكية أمام مقاومة الشعب الفيتنامي مع أنها تملك أسلحة دمار شامل، ولكنها خشيت من إستخدامها خوفاً من رد فعل الصين الشعبية والإتحاد السوفيتي (السابق) مما دفع صانع القرار الأمريكي إلى حصر المجهود الحربي في استخدام الأسلحة التقليدية^(٢٩) ، وتبعاً لذلك فإن الدولة تمارس قوتها في النطاق الخارجي من خلال أداتين هما :

أولاً : الدبلوماسية

إن تأثير اي دولة ووزنها على الساحة السياسية الدولية يتحدد بحجم مواردها المادية أو البشرية التي توظفها في خدمة عملها الدبلوماسي الإستراتيجي ، ومن واجب الدول أن لا تضع لنفسها أهدافاً لا تستطيع مواردها تحقيقها ، لاسيما بعد تغيير دور القوة في الوقت الحالي ، لأن أهداف الدول تبدلت هي الأخرى ، على سبيل المثال فإن هدف الدولة كان في وقت مضى يتمثل في الحصول على موقع قوة يتفوق على الدول المجاورة وعلى مكاسب اقتصادية بالمقارنة مع المكاسب السابقة ، ولكن أهداف الدولة اصبحت تتمثل في تحقيق المكاسب الاقتصادية المطلقة التي تمكن مواطنيها من التمتع بمستوى أعلى من الحياة، وهذا التقدم الاقتصادي يتطلب وضعاً دولياً مستقراً قائم على أساس التعاون الاقتصادي الدولي والاعتمادية الاقتصادية الدولية^(٣٠) التي تتم عن طريق الجهود المشتركة وحل النزاعات والصراعات الناتجة عن المصلحة بالطرق الدبلوماسية الماهرة ، والمساومة الهادفة إلى تحقيق مستويات المصلحة المقبولة لدى الجميع ، كما يجب التفريق بين استخدام القوة والتهديد باستخدامها وهو المفهوم الأكثر شيوعاً في العلاقات الدولية^(٣١)، وبذلك فإن القوة الدبلوماسية هي القوة التي تطبقها الدولة في سبيل تحقيق هدف معين^(٣٢)، واستخدمت الدبلوماسية كأداة مهمة في إدارة العلاقات الدولية بين الدول ، وقد شهدت تطوراً مع الوقت لتشتمل على أنماط عديدة من أشكال التأثير استناداً إلى شبكة متفرعة من السفارات والقنصليات والمفوضيات التي لا تضم الدبلوماسيين فحسب ، وإنما ملحقين تجارين واعلاميين وعسكريين وعناصر استخباراتية ، يعملون في إطار أدوات القوى الأخرى، فلم تعد الدبلوماسية تعمل على تنظيم أوضاع المواطنين بالخارج فقط ، وإنما شرح السياسات وتوضيح المواقف والتنسيق السياسي واجراء المفاوضات، وعقد المعاهدات والتوصل إلى تفاهات عبر ذلك تكمن قوة الدبلوماسية وفعاليتها على الصعد والمستويات كافة^(٣٣)، أي انها باختصار اهم أدوات القوة الحديثة .

ثانياً : الحرب

وهي الاداة الأخرى من أدوات ممارسة القوة ، اي استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية^(٣٤)، وفي ضوء مصادر القوة التي أشرنا إليها آنفاً والتي تحدد الدولة على أساسها أهدافها وتقرر الاختيار بين هذه الأداة أو تلك من أدوات القوة ، حيث أن الدولة الأقوى هي

التي تتجح دائماً في الدبلوماسية وفي الحرب ، وفي إطار يغلب عليه الصراع ، وتغيب عنه السلطة العليا الحاكمة ، ولا تعرف لغة المنطق ، ولا قيم العدالة والمساواة ، و لا معيار الموضوعية ، وإنما ثمة هدف واحد هو المصلحة التي تمتلك لتحقيقها أداتان هما الدبلوماسية والحرب وتبعاً لذلك ، فإن الدبلوماسية تسبق الحرب وتلازمها وتعبها ، والأولى أن تحقق الدول غايتها وتقرض إرادتها من خلال الأساليب والمهارات الدبلوماسية التي تركز إلى قوة فعلية ، يمكن التلويح بها أو التهديد باستخدامها دون التورط في الحرب ، لما تتطلبه من نفقات وموارد ، وما تخلفه من خسائر ومخاطر على كلا الجانبين ، وبصفة خاصة بعد شيوع استخدام أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها ، وحرص كثير من الدول على امتلاكها . وبناءً على ذلك ، يمكن القول بأنه عندما تخفق الدبلوماسية في إجبار الطرف الآخر على الإذعان لإرادة الدولة تصبح ضرورة لإثبات القدرة وفرض الاحترام وإجبار الطرف الآخر على الخضوع لإرادة الأقوى ، وأثناء ذلك تواصل الدبلوماسية مهامها لإقناع الخصم بضرورة التسليم ، وصياغة شروط التسليم ، ومعااهدات لعقد الهدنة أو الصلح مع الأطراف الأخرى التي تكسبها إلى جانبها أو تحييدها في الصراع القائم ، أو غير ذلك من الجهود الدبلوماسية التي تلازم الحروب بالعادة ، والتي تساعد على تحقيق أهدافها بأقل خسائر ممكنة وبعد انتهاء الحرب تنشط الدبلوماسية من جديد لصياغة الاتفاقيات والمعاهدات التي تتضمن اعتراف الطرف الآخر بهزيمته امام خصمه المنتصر ، وقبوله الخضوع لشروطه وعلى مقتضى مصالحها القومية . وغني عن البيان أن الدبلوماسية والحرب يعدان أداتين للقوة أو وسيلتين للإقناع أو لإكراه الخصم على الإذعان لإرادة الدولة الأقوى ، ولعل هذا التكامل يفسره مظاهر عديدة ، مثل مشاركة الدبلوماسيين والعسكريين في مجالس الأمن القومي وفي تشكيل سياساته ، وظهور الدبلوماسية العسكرية أو دبلوماسية القوة ، نتيجة لتعيين العسكريين المتقاعدين في السلك الدبلوماسي ، فضلاً عن مظاهر التقارب والتعاون بين الدبلوماسيين والعسكريين ، وبصفة خاصة عقب الحرب العالمية الثانية التي جسدت هذه العلاقة الوثيقة بين كل من الدبلوماسية والحرب بوصفهما أداتين للقوة ، ودعامتين لمفهوم الأمن القومي^(٣٥) .

المطلب الثالث : خصائص قوة الدولة

يجمع أغلب الباحثون في العلاقات الدولية على أهمية تحديد القوة كنقطة للانطلاق في دراسة العلاقات الدولية ، وتعرف القوة في الفكر الاستراتيجي على أنها فاعلية الدولة ووزنها السياسي في الساحة السياسية الدولية والمتحققان من قدرتها على توظيف ماتملكه من مصادر القوة في مساعدتها على فرض إرادتها ، وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية ، فضلاً عن التأثير في إرادات الدول الأخرى وتوجيهها لخدمة مصالحه أولاً ، و تتحدد قوة الدولة بعنصرين هما مصادر القوة وعملية توظيف أو إدارة هذه المصادر^(٣٦) ، أي بمعنى آخر إن أي مصدر من مصادر القوة التي تمتلكها الدولة لا يحقق تأثيراً بمجرد وجوده ، إنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالتدخل الواعي لتحويل مصدر القوة المتاح إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال ، وفي ضوء هذه الحقيقة نستطيع أن نحدد خصائص القوة في المجال الدولي بالاتي^(٣٧) :

أولاً : أن القوة هي جوهر العلاقات الدولية ، كما أن السلطة هي جوهر السياسة القومية والفارق بين القوة والسلطة أن هذه الأخيرة تتضمن الأولى ، ولكنها ترتبط بغاية وهي تحقيق وحدة الجماعة ، وبوسيلة هي الإحتكار الشرعي لأدوات القمع .

ثانياً : أن القوة ليست هدف في نفسها ولكنها وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير الذي يتضمن تحقيق أهداف الدولة والتي لا تخرج عن تحقيق المصالح القومية أو الوظيفة الحضارية فضلاً عن حماية الأمن القومي وصيانة الاستقلال السياسي أو الردع^(٣٨) .

ثالثاً : أن قوة الدولة دائماً نسبية ويتوقف تقديرها على أمرين أولهما القدرة على تحويل مصادر القوة المتاحة أو الكامنة إلى قوة فعالة وثانيهما محصلة قوة الطرف الأخر .

رابعاً : أن القوة صناعة وإرادة فرضتها طبيعة العلاقات الدولية التي تتسم بالفوضى وغياب السلطة ، الأمر الذي فرض على الدول السعي بشتى الوسائل والطرق إلى صنع مصادر القوة والعوامل المهنية لتفعيلها ، بوصفها الضمان الحقيقي لأمنها وإستقرارها وتحقيق مصالحها

خامساً : تتصف القوة بندرتها مما يترتب على ذلك أن الدول مهما ملكت من قوة فأنها تحرص على ما تمتلكه وتحاول عدم تشتيت جهودها وإن القوة بطبيعتها شي نسبي لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى .

خامساً : من أهم صفات القوة هي الندرة ، وبهذا فإن الدول مهما ملكت من عناصر القوة تحرص على ما تمتلكه وتحاول عدم بعثرة جهودها ، وإن القوة بطبيعتها شي نسبي ، أي أنها تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى ، كما تظهر القوة بشكل تدريجي وهذا يعني أن بعض الدول

المعروفة بالضعف نسبياً يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أزمة معينة بطريقة سريعة وغير متوقعة ، لذلك فإن أي إستنتاج يتعلق بقوة الدولة أو مكانتها بين الدول الأخرى وأن كان مبنياً على معلومات حديثة هو في الواقع مرهون بوقت ظهوره ، ولهذا يتطلب إعادة تقييم الدولة بصورة

مستمرة ، لانه وكما ذكرنا مفهوم القوة هو مفهوم حركي وديناميكي متغير^(٣٩) .

سادساً : تتوزع ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب القسر والإجبار من جهة أخرى ، وأن اللجوء إلى القوة هو في الحقيقة الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية ، ويعتمد على سعي الدول وراء القوة على الموارد المتاحة من أجل تنفيذ سياسة دولهم معتمدين على دفع هذه القوة إلى حدها الأقصى من خلال نوعية الدبلوماسية التي تترجم الموارد القومية إلى قوة قومية (٤٠) . ومع تطور السياسة الدولية وتعاظم الآثار المترتبة على استخدام القوة الصلبة على المستويين المادي والبشري ، باتت تكلفة استخدام هذه القوة غير مقبولة ، وتحولت الى عبئاً مادياً يؤثر على إقتصاد الدول واستهلاكاً للقدرات البشرية ، الامر الذي قد يؤدي الى انهيار الدولة ، بدل ان تستغل الموارد المستهلكة في الجانب العسكري لغرض تحقيق الرفاهية للمجتمع إقتصادياً وإقتصادياً ، ونتيجة للتحوّل في مفهوم القوى في النظام السياسي الدولي الراهن من عسكري الى إقتصادي فقد اصبحت الدول تبحث عن استراتيجيات توظف فيها امكانياتها ومواردها الى قوة من السهل توظيفها باقل تكاليف ممكنة وأعلى النتائج (٤١) .

المبحث الثاني : القوة في السياسة الخارجية

منذ نشأة المجتمعات الانسانية الاولى وهي محكومة بالقوة ، لكن أشكال القوة وصورها هي التي تختلف من عصر إلى آخر ، فقد كانت القوة العسكرية هي الصفة المميزة لعصر المجتمع الزراعي ، ثم حلت محلها القوة الاقتصادية في عصر آخر لتصبح أبرز مظاهر القوة مع الانتقال من المجتمع الزراعي الى المجتمع الصناعي ، واليوم يشهد العالم تحولاً كبيراً مع الانتقال إلى ما يسمى بمجتمع المعرفة أو عصر التقنية ، بحيث أصبحت المعرفة العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية هي الأقدر على إنتاج القيمة المضافة العالية ، ولم يعد بمقدور بلد ما أن يكون قوياً عسكرياً أو اقتصادياً دون أن يتمكن من توظيف وإنتاج المعرفة والتكنولوجيا بكفاية في مختلف مجالات الحياة (٤٢) .

لقد دفعت الخصائص السياسية للنظام السياسي الدولي كافة الى محاولة تحقيق أهدافها الخاصة ، التي تتسم بالتنوع والتباين والتميز في واقعها الداخلي ، والخارجي وانعكاس تفاعلاتها على عملية تجديدها لاهدافها ، فمثلاً أكد مورغن ثاو على ان اهداف الدول كافة تتحدد في الحصول على القوة بينما أكد كندرمان ان الدول تسعى الى اهداف اساسية ترتبط بتطلعاتها وبأمنها القومي ، واهداف ثانوية تعد بمثابة ادوات لتحقيق الاهداف الاساسية (٤٣) . وبذلك يمكن القول ، بأن القوة هي العنصر الثابت الوحيد بين العناصر الخارجية التي تحرك العلاقات السياسية الدولية ، ومن هنا أتجهت دراسة العلاقات الدولية بعناية الى القوة بصفقتها احد اهم الادوات التي ترتكز عليها السياسة الخارجية لتحقيق اهداف الدول ، فالقوة ظاهرة موضوعية وشخصية إتصفت بها العلاقات السياسية الدولية وإن كانت عنصر ثابت في العلاقات الخارجية فهي غير ثابتة من حيث ماهية ، وإنما تتشكل مع الظروف ، فالواضح إن العلاقات السياسية الدولية، التي نشأت في ظل القوة ، بقيت تسيطر عليها هذه الظاهرة منذ بدء الخليقة الى الوقت الراهن ، وإن تغيرت المعالم التي تميز هذه القوة من وقت لآخر، وأستقر تاريخ العلاقات الدولية يؤكد هذا الأمر، إن مشكلة اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية هي مشكلة سياسية قديمة قدم العالم ، فالقوة بأستخداماتها المتنوعة وأوجهها المتعددة ، ظاهرة إنسانية استخدمتها الجماعة الدولية في مختلف العصور وظلت تسيطر على حركة التفاعلات السياسية الدولية حتى أضحت ممارسة القوة الصفة المركزية من صفات السياسة الخارجية (٤٤) .

وتعد السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، والتي ينتج من تفاعلها السياسة الدولية وبالتالي العلاقات الدولية (٤٥)، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة ، ومن ثم تحتل موقعاً مركزياً في السياسة العامة ، وتعد وظيفة تنموية من خلال محاولة جلب المساعدات الاقتصادية للدولة ، كما تمارس دوراً كبيراً في تأمين مصالح الدولة الخارجية و الاستقرار السياسي لها، فضلا عن أنها تقوم بإعطاء الدولة مكانة دولية قد تكون رمزية أو فعلية تتناسب مع مواردها الاقتصادية والعسكرية، والكيفية التي يتم فيها توظيف تلك الإمكانيات بغية تحقيق مصالح الدولة القومية (٤٦) . وبناء على المعطيات السابقة ، فقد عرف الدكتور حامد ربيع السياسة الخارجية لاية دولة على انها (سلوك الدولة الذي تتخذه تجاه الدول والمحيط الخارجي وهي امتداد للسياسة الداخلية وتستخدمها الدولة لتحقيق اهداف محددة وتسعى لتحقيق ذلك عن طريق عدة وسائل دبلوماسية وسياسية وعسكرية واقتصادية ودعائية وثقافية) (٤٧) ، واما عن صناعة السياسة الخارجية فتتم من خلال عملية حسابات دقيقة لمصالح الدولة القومية ، وتحديد السبل التي تساعد على تحقيق تلك المصالح وادراكها (٤٨) ، فالسياسة الخارجية لاي دولة لاتصاغ من فراغ انما هي صياغة معينة لسياسة الدولة لتحقيق أهداف عليا (٤٩) . وفي هذا الصدد ، يمكننا أن نرصد ان لكل دولة استراتيجية معينة تضمن بها اهدافها وتحاول أن تحقق مصالحها وامنها في اطار ما يتوفر لها من موارد القوة وامكانياتها بمختلف عناصرها المادية ، إن عملية تحويل الاستراتيجية الخارجية الى سياسة عملية خارجية قابلة للتطبيق يتطلب أن تكون محكومة بسلسلة من القرارات المترابطة منطقياً خلاك المراحل كافة ، كما إن الاهمية العملية لاتخاذ القرارات

السياسة الخارجية يمكن من خلالها الوقوف على الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات المختلفة وتؤثر بذلك في النظام السياسي الدولي وفي نطاق تحركها من دافع محاولاتها لتحقيق أهدافها^(٥٠)، و تقرض القوة منطقتها على منحنيات صعود وهبوط الدول في العالم وتتعدد أشكالها، ما بين النعومة والخشونة والبطش، لكن مفهوم القوة يبرز بحساسية شديدة في فضاء العلاقات الدولية، وذلك لأهميتها كعلاقات مركبة وحاكمة لإشكاليات كثيرة تؤثر تأثيراً مباشراً على الدول وتمتد بعد ذلك إلى نطاق الأسرة والفرد، ويركز الباحثين السياسيين في الآونة الأخيرة في دراساتهم على أهمية دور عنصر القوة في فهم الخيارات الأساسية للعناصر الدولية الفاعلة في المجتمع السياسي الدولي كالصين والولايات المتحدة الأميركية، كما أن أصول عنصر القوة ومكانتها في العلوم الاجتماعية أضحت تمثل تولواً متنوعاً وأكثر تعقيداً أكثر من أي وقت مضى، ويعود ذلك إلى تعقد وصعوبة فهم ما وراء الدوافع السياسية المؤسسة لمواقف الدول تجاه قضايا معينة، حتى أن التعقيد يصل إلى ما هو أبعد من ذلك، فنجد توافقاً سياسياً بين دولتين في ملف معين، بينما نجد نوعاً من التناظر فيما بين ذات الدولتين في ملف دولي آخر، ويعود ذلك إلى عنصر القوة والضعف والمصلحة أيضاً لكل دولة في كل ملف بشكل منفصل^(٥١). وبناء على ماتقدم، فإن الهدف الرئيس للسياسة الخارجية لأي دولة هو السعي إلى التخطيط الصحيح والتوظيف الدقيق لمقدرات وإمكانيات الدولة لتسهيل تحقيق أهدافها المرجوة ووفق إطار زمني معين واستراتيجية محددة بالشكل الذي يحقق مصلحة الدولة القومية وعلى أساس هذه القدرات والاختصاصات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بتقرير الدولة أي من الأدوات سيكون الأنسب لتحقيق أهدافها^(٥٢).

وتبعاً لذلك، سنتناول أنواع القوى وتأثيراتها في السياسة الخارجية في المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: القوة الصلبة في السياسة الخارجية

مع تطور البيئة السياسية الدولية وتعاضم آثار القوة الصلبة سواء على المستوى المادي أو البشري، أصبحت تكلفة استخدام القوة العسكرية غير مقبولة تماماً، بل أصبحت عبئاً اقتصادياً، ومصدر نزيف بشري ومادي يؤدي لانهايار الدولة، فالدول تسعى لجعل مواطنيها يستمتعون بمستوى عالٍ من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، والدخول بالحروب يمنع حدوث هذا الهدف، لذا كان هذا دافع للبحث عن بديل للقوة الصلبة، والعمل على تحويل الموارد والإمكانيات إلى قوة يسهل توظيفها بأقل خسائر ممكنة، ونتيجة لتغير مفهوم القوة في النظام السياسي الدولي القائم من مفهوم عسكري إلى مفهوم اقتصادي^(٥٣)، فقد تعرفت القوى الصلبة بأنها استخدام القوى التي تتألف من عناصر مادية كالقوة العسكرية استخداماً فعلياً حقيقياً أو بالتهديد باستخدامها وكذلك القوة الاقتصادية لتحقيق سياسات وأهداف الدولة، كفرض عقوبات اقتصادية على دولة معينة أو تقديم معونات ومساعدات أو الحرمان من المساعدات من أجل إجبار دولة ما على الإذعان لسياسة الدولة التي استخدمت تلك الأدوات^(٥٤)، وقد ارتبط الحديث عن هذا الشكل من أشكال القوة، خاصة القوة العسكرية بفكر المدرسة الواقعية^(٥٥) التي تولت تفسير النظام السياسي الدولي حسب نظرية القوة التي تركز على أساس فكرة إن العلاقات الدولية هي علاقات بين قوى مختلفة تتسم علاقاتها بالصراع والتنافس هدفها أن تحقق كل منها، حسب ماتملكه من قوة مصالحها وأهدافها الخاصة، بغض النظر عن أية إعتبارات لما قد يحدث للأطراف الأخرى نتيجة ذلك، فضلاً عن أن القوة في هذا المجال هي تعبير شامل لا يقتصر على القوة العسكرية فحسب، بل ينصرف كذلك إلى كافة العناصر المادية والمعنوية والبشرية التي تعمل بتفاعلها معاً إلى تحديد مراكز قوة الدول المعنية الذي تتمتع به، والمبرر الفلسفي الذي تنطلق منه هذه النظرية هو إفتراض إن القوة ومن ثم الجنوح الذي يقود بدوره إلى التسلط، تعد أموراً غريزية كامنة في الشخصية الإنسانية ولا بد أن تبرز بصورة أو بأخرى في أشكال السلوك الإنساني^(٥٦). ولقد عرف الباحث الأمريكي جوزيف ناي القوة الصلبة على أنها (استخدام القوة العسكرية، كما أنها تعني أيضاً القدرة على استخدام القوة عن طريق الأدوات الاقتصادية أيضاً، بهدف التأثير على سلوك الآخرين)^(٥٧). وإستناداً لما تقدم، يمكن التمييز بين مكونين للقوة في القوة الصلبة هما القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، حيث أن القوة العسكرية تعد أكثر أشكال القوة الصلبة التقليدية استخداماً لتحقيق أهداف الدول، وتتعدد طرق وأشكال استخدام القوة العسكرية، فيمكننا ان نميز بين خمسة أنماط لإستخدامها وهي كالاتي:

النمط الأول: دبلوماسية الإكراه، والتي تعد أخف استخدامات القوة إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، كما أنها أكثر الاستخدامات وضوحاً ومباشرة، عرفها اليكسندر جورج بأنها (تهديد الدولة للعدو باستخدام القوة العسكرية، مع استخدام وسائل فعالة لإقناعه بالامتثال لقراراتها)^(٥٨)، وتتحقق دبلوماسية الإكراه من خلال سحب السفراء، أو فرض العقوبات، ويمكن القول أن أهداف دبلوماسية الإكراه هي إقناع العدو بالعدول عن موقفه، والتراجع عن افعال قام بها، فضلاً عن إثارة المعارضة ضد الخصم عن طريق دعم مطالبهم بالتغيير وتحريكهم لقلب نظام الحكم^(٥٩).

النمط الثاني : التخريب ، يتم النمط الثاني من خلال قيام دولة ما بأفعال هدفها هدم مؤسسات الدولة عدوتها ومبانيها الوطنية ، الا أن هذه الطريقة لا ينتج عنها سوى العدا والكرهية على المدى الطويل ، ويعد هذا النمط أحد أشكال العنف ، قد ينتج عنه تحقيق أهداف الدولة على المدى القصير ، الا أن تكلفته تكون مرتفعة في المدى الطويل^(١٠) .

النمط الثالث : الردع ، ويقصد به إصدار التهديدات المتكررة لمنع الخصم من الشروع في عمل غير مرغوب فيه ، وهناك نوعان من الردع احدهما الردع التقليدي والمقصود به التهديد باستخدام الاسلحة التقليدية ، والآخر هو الردع النووي ويتم من خلال التهديد باستخدام الأسلحة النووية ، إن الفرق بين دبلوماسية الإكراه والردع في أن الأولى تكون ردة فعل على إنتهاك قام به الخصم ، بينما الردع يهدف إلى منع الخصم من القيام بهذه الانتهاكات^(١١) .

النمط الرابع : الدفاع ، يحتوي هذا النمط على سلسلة من الإجراءات الفعالة التي تتخذها الدولة للدفاع عن نفسها أمام أي هجوم عسكري قد ينفذه العدو .

النمط الخامس : التدخل العسكري المباشر ، هو إجراء يتم اللجوء إليه بالعادة في حالة إخفاق دبلوماسية الإكراه ، وتتعدد أهداف التدخلات العسكرية كحماية المواطنين والممتلكات الوطنية^(١٢) .

وأما المكون الثاني للقوة الصلبة فيتمثل في القوة الاقتصادية وتعني إستخدام دولة ما للأدوات الاقتصادية ، لجعل الدولة الخصم تقوم بأشياء لصالحها لا ترغب فيها ، وترتكز القوة الاقتصادية للدولة في الأساس على الناتج المحلي لها ونصيب الفرد من الدخل بالإضافة الى مستوى التقدم التكنولوجي والموارد التي تمتلكها الدولة سواء كانت طبيعية أم بشرية فضلاً عن مؤسسات السوق ، وقد اضاف إلبين فروست عناصر أخرى للقوة الاقتصادية ، تتمثل في الحكم الرشيد، وتحقيق التنمية المستدامة^(١٣) . واتساقاً مع ما تقدم ، يمكن القول بأن هنالك شكلان رئيسان لاستخدام القوة الاقتصادية هما العقوبات أولاً والتي قد تأخذ صورة مقاطعة الواردات والحظر على الصادرات وفرض القيود على الاستثمارات ، أما الشكل الثاني فيتمثل في المنح والمساعدات الاقتصادية ، التي تأتي بمثابة مكافأة لدولة ما نتيجة لتغيير سلوكها الصالح الطرف الآخر ، أو في محاولة لإغرائه لتغيير هذا السلوك ، وقد وضع جوزيف ناي بأن الموارد الاقتصادية لا تعبر فقط عن القوة الصلبة ، ولكنها قد تنتج قوة ناعمة ايضاً ، حيث قد تقدم الدولة نموذج تنمية جاذباً للدول الأخرى^(١٤) . وبهذا يمكن القول ، بأنه إذا كانت العقوبات والمساعدات تعبر عن اشكال الاستخدام المقصود للقوة الاقتصادية فإن هناك اشكالا أخرى غير مقصودة كانت من نتاج العولمة وما ارتبط بها من زيادة تداخل الاقتصاديات وارتباطها باقتصاد السوق ، وتعتبر عنها بالحساسية والتأثر، وتشير الحساسية إلى أن أي تغيير في جزء من النظام يعمل بالنتيجة إلى التغيير في باقي النظام أما التأثير فيشير إلى أن التغيير في جزء من النظام يؤدي إلى التغيير في قواعد النظام بأكمله .

المطلب الثاني : القوة الناعمة في السياسة الخارجية

يعد مفهوم القوة الناعمة في الوقت الحاضر من أكثر المصطلحات تداولاً في سياسة الدولة ذاتها وفي العلاقات بين الدول ، بل وحتى بين الجماعات الأثنية ذات العلاقات المتوترة ، وان أول من استخدم هذا المفهوم هو السياسي وخبير العلاقات الدولية الأميركي جوزيف ناي عميد مدرسة كيندي للدراسات الحكومية بجامعة هارفرد، وقد شغل منصب رئيس المخابرات الوطني ومنصب وكيل وزير الدفاع في إدارة كلينتون ، في كتابه الموسوم "مُزْمون بالقيادة " الصادر عام ١٩٩٠ ، ثم بدأ يُطور مفهومه عن القوة الناعمة" حتى طرح المفهوم في كتابه "مفارقة القوة الأميركية" الصادر عام ٢٠٠١ ، أما كتابه "القوة الناعمة" الصادر في عام ٢٠٠٤ ، كان الكتاب الاخير تتويجاً لرؤيته وتوضيحاً منه لمعنى مفهوم "القوة الناعمة" وتمظهراتها في الكشف عن إمكانات تطبيق هذه القوة وتخليص الولايات المتحدة الأميركية من التكاليف الباهضة التي صرفتها في حروبها التي استخدمت فيها القوة الصلبة^(١٥) ، تعرف القوة الناعمة بأنها القدرة على الحصول على ما تُريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإغرام أو دفع الأموال، وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، ومثله السياسية ، حيث تعرف بإنها القدرة على الجذب لا عن طريق الإغرام والقهر والتهديد العسكري والضغط الاقتصادي، ولا عن طريق دفع الرشاوى وتقديم الأموال لشراء التأييد والمواولة، كما كان يجري في الإستراتيجيات التقليدية الأميركية، بل عن طريق الجاذبية، وجعل الآخرين يريدون ما تريد وهي المقابل لكل من القوة الاقتصادية والقوة الصلبة ، التي يُمكن أن تُستخدم بوصفها واحدة من آليات السطو والغلبة للقوة الصلبة العسكرية ، وفي الوقت نفسه يُمكن أن تُستخدم بطريقة مرنة عن طريق تنشيط مؤسسات العولمة الاقتصادية العابرة للقارات لخلق الدولة المرنة لخرق النظم السيادية التقليدية في الدول النامية أو دول العالم الثالث^(١٦) ، اما مفهوم "القوة الذكية" فهي ليست صلبة ولا ناعمة ، بل هي مزيج ما بين القوتين^(١٧) ، وليس شرطاً أن

نستخدم القسر والقسوة والحرب لتحقيق هذا التأثير، إنما يُمكن تحقيق كل ذلك عن طريق استخدام القوة الناعمة ، أي قدرة الدولة في الحصول على النتائج التي تريدها بالاعتماد على الجاذبية بدلا من الإكراه ، من خلال اتباع الدولة الأخرى وخضوعها لرغباتها بسبب إيمانها بنموذجها ومحاولتها أن تتبعه على قدر الإمكان^(٦٨)، وتتبع القوة الناعمة لدى الدول من ثلاث مصادر يمكن ايجازها بالاتي^(٦٩) :

١. الثقافة : والتي تكمن في جاذبيتها للآخرين .
 ٢. القيم السياسية : والتي تترسخ في النخبة الحاكمة والمحكومة .
 ٣. السياسة الخارجية : والتي ينظر إليها من مختلف الفواعل الدولية على أنها شرعية و أخلاقية .
- وتأسيسا على ماتقدم نجد إن القوة الناعمة يمكن أن تحدد بالقدرة على الاحتواء الخفي والجذب اللين بحيث يرغب الآخرون في فعل ماترغب فيه القوة المهيمنة دون اللجوء إلى القوة ، أو بعبارة أخرى إستخدام سياسة العصا والجزرة ، وهنا تبدو سياسة دولة ما مقبولة ومشروعة في نظر الكثير من الدول وتقل الحاجة إلى استخدام القوة^(٧٠) ، وبهذا يمكن القول ، بأن مفاهيم القوة الناعمة متجذرة في ثقافات العالم في الماضي والحاضر ، وإن النخب العلمية والفكرية والثقافية في مختلف دول العالم دعت منذ انتهاء حقبة الحرب العالمية الثانية في الأقل وما تزال تدعو حتى الوقت الراهن الى التعايش السلمي والتفاعل المثمر بين الثقافات المختلفة والى ضرورة التخلي عن أسلوب القوة وتغليب ما يعرف اليوم بالقوة الناعمة على القوة الصلبة في العلاقات السياسية الدولية بالإضافة لقوة جديدة وهى القوة الذكية⁽⁷¹⁾ .

وتجدر الإشارة هنا ، الى إتجاه القوة الناعمة هو إتجاه ذو جاذبية أكثر لفرض القوة يختلف عن الوسائل التقليدية فالدولة تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها في ميدان السياسة الدولية لأن غيرها من الدول ترغب في أن تتبع نموذجها أو لأنها ارتضت وضع معين يصنع مجموعة من النتائج المترتبة والتي تستهدفها الدولة التي تمارس قوتها ، وهذا يحدث عندما تستطيع الدولة جعل غيرها من الدول يرغب في ما ترغبه هي وترتبط القدرة على التأثير في الآخرين وتوجيه رغباتهم وحصرتها بمصادر معنوية أو غير مادية للقوة كالثقافة والأيدولوجية والمؤسسات⁽⁷²⁾ . من خلال كل ما تقدم ، يتضح تأكيد دعوت ناي على ارتباط عمل القوة الناعمة بانسجام وتوافق تام مع القوة الصلبة العسكرية قائلًا (ينبغي ان تعمل القوة الناعمة بتمازج وتداخل تام مع القوة الصلبة) ، فالحاجة ماسة إلى سيف القوة الصلبة لأجل تحقيق السيطرة والسطوة العسكرية ، في حين تعمل القوة الناعمة على الاستمالة والجذب والإقناع ، وتلك هي القوة الذكية بالمزج بين القوتين^(٧٣) ومن الجدير بالذكر ، تناول أهم مقومات وجود القوة الناعمة وفعاليتها بالنقاط الاتية^(٧٤):

أولاً : العمل على الاختراق الثقافي والعلمي للمجتمعات وبالاخص تلك المغلقة على ثقافتها والسعي للترويج فيها لثقافة ذات قيم عالمية من خلال الإعلام والأفلام والموسيقى الغربية والتأثير الثقافي والأدبي، فضلاً عن التقدم التقني والعلمي ، وهذه هي أدوات القوة الناعمة .

ثانياً : العمل على جذب أكبر عدد ممكن من الطلبة الراغبين في الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وتقديم التسهيلات لهم وضمان سبل التقدم والنجاح لهم ، لأنهم سيكونوا أدوات لنقل الحضارة الغربية لمجتمعاتهم بطريقة اسهل لانهم جزء منها ، وأغلبهم سيكونون هم قادة هذه المُجتمعات .

ثالثاً : العمل على نشر الوعي الديمقراطي وحقوق الإنسان والحريات الفردية كما جاءت بلوائح حقوق الإنسان، وهذا الأمر سيسهل إيجاد سبل للتفاهم مع هذه الجماعات ، لأنها الأقرب لمنط الحياة الأميركية الفكرية والثقافية.

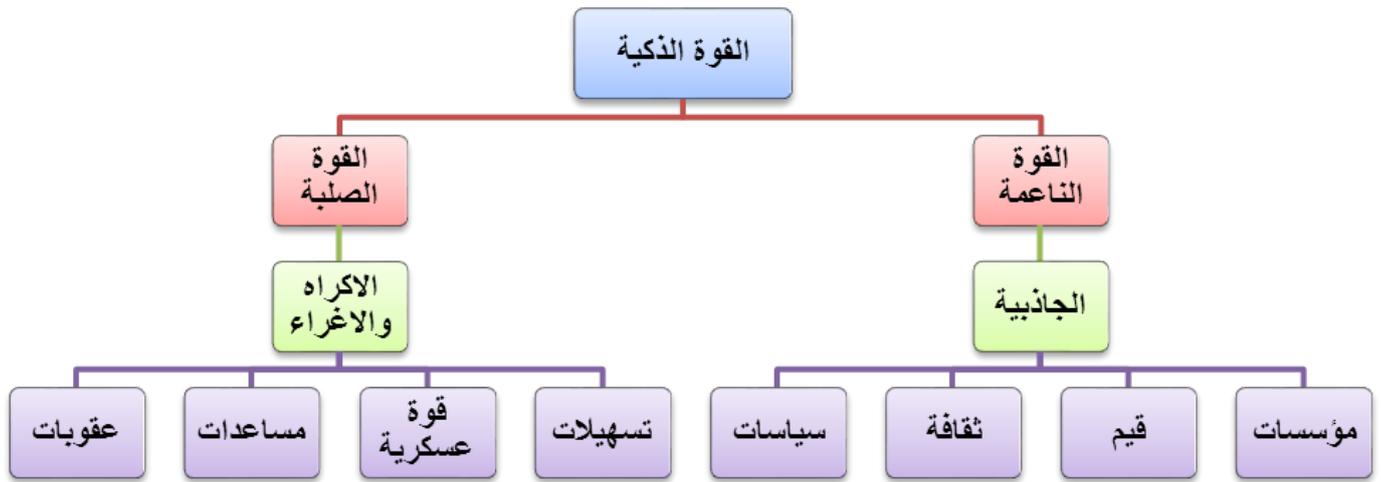
رابعاً : استخدام الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعية على شبكة الأنترنت لكسب عقول الكثير من شباب مجتمعات الرفض والممانعة .

خامساً : استخدام التجارة بوصفها إحدى الطُرق التي تنتقل بها الثقافة فتنتشر في معظم البلدان دون عوائق .

المطلب الثالث : القوة الذكية في السياسة الخارجية

إن مفهوم القوة الذكية ليس مفهومًا جديدًا أو مبتكرًا وإنما هو نتاج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة وفقا لاستراتيجية محددة للجمع بينهم ، إن مصطلح سياسة القوة الذكية هو الجديد ، الا أن ما تحويه هذه السياسة من أساليب وأدوات متبعة ليس بالجديد على الإطلاق ، فقد ذكرها تاريخ الأحداث السياسية في العديد من الوقائع التي تجسد سياسة القوة الذكية ومنها حملة نابليون على مصر ، ودعوة جورباتشوف لضرورة استبعاد استخدام القوة في حل الصراعات الدولية والإقليمية ، كذلك الأمر بالنسبة للشروع في تأسيس المنظمات الدولية والمنظمات الغير حكومية التي تعنى في كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئة ويمكن القول أن حقوق الإنسان تعد أحد أوجه القوة الناعمة إن لم تكن واحدة من أدواتها التي تستخدمها الدول الكبرى لتمرير سياساتها ومشاريعها الموجهة لدول العالم الثالث^(٧٥) . ويعرف

أرست ويلسون القوة الذكية على أنها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن له تدعيم قدراته وتوظيفها لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية ، إن الهدف من ممارسة القوة الذكية استهداف شعوب ومناطق لتحقيق مصالح الدولة التي تتبنى هذه القوة ، فضلا عن تنسيق الأهداف مع القدرات والإمكانات ، بالإضافة الى تحديد الأدوات والوقت وطريقة التوفيق بينها وتحديد السياق الاقليمي والدولي الذي ستستخدم القوة الذكية في نطاقه (76) . أي أن القوة الذكية تعني ببساطة ، القوة التي تجمع بين القوتين الناعمة الصلبة ، أي تربط بين التسامح والشدة بالقوة الناعمة يمكن تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق الترغيب والجذب والقدرة على الاستقطاب والإقناع ، ومن خلال الجاذبية الثقافية أو السياسية أو الإعلامية وغيرها التي تمتلكها الدولة لإقامة العلاقات مع الحلفاء ، وتقديم المساعدات الاقتصادية لهم، والتبادل الثقافي مع الدول الأخرى ، وخلق رأي عام يخدم مصالحها، في حين القوة الصلبة تتبرج كما سلف الذكر ، عسكرياً بالحرب المباشرة ، او سياسياً بالمضايقة عبر الهيئات الدولية والإقليمية ، وإقتصادياً بالضغط والمقاطعة والحصار، التي غالبا ما تمارسها هذه الدولة على غيرها ، أو تدفع الآخرين لممارستها عليها ، مع التلويح الدائم بإمكانية استخدام القوة فما هي الأسباب التي أدت إلى نشأة سياسة القوة الذكية و القدرة على تحقيق مردود في الشؤون الدولية من خلال الاستقطاب(77)



شكل (1) المصدر : علي محمد أمين الربيعي ، القوة الناعمة وأثرها في مستقبل الهيمنة الأمريكية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين (غير منشورة) ، ٢٠١٤ ، ص ٢٨ .

ومن الواضح ، إن الفواعل الدولية في الوقت الراهن بحاجة إلى إدراك مخزون دولها من الأدوات والإمكانات وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف كالقيود على مقدرات قوتها ، فالقوة الذكية ليس فقط امتلاك المصادر الناعمة والصلبة والمزج بينهما بل الملكة والقدرة على تحديد وقت استخدامها ، بل تحديد اي من نوعي القوة يفضل استخدامه في المواقف الدولية المعينة ، بالإضافة الى القدرة على تحديد متى يتم الدمج بينهما وكيف تتم عملية الدمج هذه ، فالاتجاه المركب لتفسير القوة من خلال القوة الذكية يعنى التعامل مع عناصر القوة الناعمة والصلبة ليس على أساس كونهم منفصلين بل على التعامل معهم كمفهوم واحد بسبب التداخل القائم بينهما (78) . من الجدير بالذكر ، إن تقديم جوزيف ناي لمفهوم القوة الذكية عام ٢٠٠٣ جاء نتيجة المغالطة بشأن الفكرة السائدة بأن القوة الناعمة يمكن ان تعمل منفردة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية مع ضرورة الانتقال لمعنى أوسع وأشمل للاستراتيجية وتطويرها لتشتمل على المزوجة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة معاً وذلك ليكون أكثر مواكبة للسياق والتطورات الدولية المختلفة بحيث لا يمكن الاستغناء عن أي واحد منهما . ولعل من أبرز هذه العوامل التي دفعت الدول الى للتوجه لمفهوم القوة الذكية هو تراجع القوة العسكرية بالإضافة إلى عدم مقبولية الفصل بين القوة الناعمة والصلبة في السياقات الدولية الحالية ، وذلك نتيجة لتغير طبيعة النظام السياسي الدولي فضلا عن تغير طبيعة الشعوب والحاجة إلى استهدافهم بما يتناسب مع هذا التغير ، بالإضافة الى أن كثافة المعلومات وسرعتها أصبح يخلق مناخاً مختلفاً من العلاقات الدولية بحيث باتت المعلومات هي القوة فمن يملكها ويوظفها هو القادر على أن يفرض سيطرته فظهر لنا ما عرف بحرب الشبكات والحروب الإلكترونية كنتيجة لذلك (79) . ومهما يكن من أمر ، فإن هنالك تحولات كبيرة شهدتها الدول الثمانية العظمى من تحول في اقتصادياتها من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد ما بعد الصناعي ، أي بمعنى اوضح أنها باتت تعتمد في قوتها على قدرة الدولة في خلق وتسخير المعرفة والمعلومات لزيادة قوتها ، فقدرات الدول على الابداع والابتكار قد يعد عامل قوة للدولة يفوق ما قد تسببه زيادة القوات المسلحة ، وفي الحقيقة أن القوة العسكرية ما زالت لها

أهميتها على الرغم من تراجعها امام العامل الاقتصادي فإن هذا لا يعني انسحاب أهميتها من الساحة الدولية^(٨٠) ، ولكن تغير أهميتها النسبية من حيث التغيير الحاصل في كيفية استخدامها ودمجها مع الأصول غير العسكرية لذا فهناك إنتقال نوعي وتغيير في طبيعة التأثير بين اغلب دول العالم^(٨١) . وفي السياق ، فقد روجت هيلاري كلنتون كوزيرة للخارجية الامريكية أهمية القوة الناعمة والدبلوماسية العامة كأهم مكونات القوة الذكية الامريكية في المرحلة القادمة ، حيث يتم توظيف الموارد الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والقانونية والعسكرية والثقافية ، والمزج المتقن بينها جنب القضايا التي تواجهها^(٨٢) ، ومع رواج مفهوم القوة الذكية انتشرت تطبيقاته في دول اخرى مثل روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند والاتحاد الاوربي ودرجات متفاوتة، تلتها بدرجات اقل البرازيل وجنوب افريقيا وايران وتركيا^(٨٣) . يمكن القول ، أن الدبلوماسية العامة تشكل الأداة الأهم في ترسانة القوة الذكية ، ولكن هذه الدبلوماسية تتطلب فهماً سليماً للمصادقية ، والنقد الذاتي ، ودور المجتمع المدني في توليد القوة الناعمة ، ولها دور في الإقناع والجذب واستقطاب الرأي العام الدولي حول أهداف وقضايا صانعيها ، لذا لا بد للقوة الذكية عبر سياسة القوة الناعمة أن تعتمد في الأساس على فهم عقول الآخرين واستيعاب مفاهيمهم ومعتقداتهم لتتمكن من معرفة ورسم استراتيجيات نفوذها لديهم ، من خلال ما تقدم ، نجد أن الدول تتبع سياسة القوة الذكية في سياستها الخارجية بدرجات متفاوتة وبطرق وأدوات تختلف من دولة لأخرى حسب قدراتها وامكانياتها وقابليات قادتها على توظيف وإدارة الموارد وتحويلها الى مصادر قوة متنوعة ، وإيجاد الطرق المبتكرة والفريدة للمزج بين عناصر القوة هذه والخروج بقوة ذكية تعمل على ايصال الدول لتحقيق مصالحها واهدافها بتكاليف قليلة ونتائج كبيرة .

المبحث الثالث : إستراتيجية القوة الذكية وأثرها في السياسة الخارجية الصينية

تطلق السياسة الصينية من العمل بالأعراف والتقاليد وأساليب الحياة النابعة من الفلسفة الكونفوشيوسية أي ان حكم السلطة السياسية الصينية ينبع من فلسفتها الحضارية القديمة ، حسب تقسيم ماكس فيبر للثقافات السياسية إلى الثقافة القديمة، وثقافة الخضوع مع بنية سلطوية مركزية، وثقافة المساهمة مع بنية سياسية ديمقراطية^(٨٤) تنتهج الصين بثبات سياسة خارجية سلمية ومستقلة ، والهدف الاساسي لهذه السياسة هو حماية استقلال الصين و سيادتها وسلامة أراضيها ، كما هو معروف ، فإن الهدف الاساسي في السياسة الخارجية يتمثل في تحقيق الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية^(٨٥) .

إن الهدف الذي يسعى إليه صانع القرار السياسي اليه هو عبارة عن جوهر ما يتصوره صانع القرار للظروف والأوضاع التي يروم تحقيقها في المستقبل، بواسطة التأثير على معطيات المحيط الخارجي^(٨٦)، من خلال ما يمتلكه من أدوات قوة ، لاسيما وإن لكل دولة جملة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها ، سواء أكانت هذه الأهداف ذات طبيعة داخلية أو خارجية ، ويتطلب هذا الامر ضرورة إجراء ترتيب الأولويات وفقاً لأهميتها والقدرات الواجب توفرها لإنجازها ، حيث أن ترتيب الأهداف حسب الأولوية يُبرز الحاجة إلى الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف المرسومة ، وهذه الوسائل هي أيضاً لها صفة التغيير تبعاً لتغير الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة على حد سواء .

ومن الجدير بالذكر ، إن تعريف القوة يرتبط تاريخياً بالقوة في الحروب ، حيث اعتبرت عناصر مثل الأرض، والموارد الطبيعية والسكان والقوة الاقتصادية والاستقرار السياسي ، والقوة العسكرية هي العناصر الأساسية لمفهوم القوة ، أي أن الدولة التي تمتلك أسطول قوي وجيش منظم ومدرب بشكل متقن هي الدولة التي تمتلك أدوات الإكراه أو الإكراه ، أو رشوة جيرانها و ثم دفعهم إلى الامتثال لأهدافها ، وفي ضوء ما تقدم ، وعند مراجعة السياسة الخارجية للدول وخاصة التي تسعى للحفاظ على التوازن الدولي واستقرار النظام العالمي لصالح استمرار هيمنة تلك الدول ، يلاحظ أنه من الصعب الفصل بين أدوات القوة فالقوة العسكرية والاقتصادية هي أحد مصادر قوة الدولة الناعمة لأنها تعد أداة جذب للآخرين ، وكذلك فإنه من الصعب أن تعمل القوة الصلبة وحدها في ظل تزايد الخسائر والتكاليف نتيجة الحروب ، بالإضافة إلى صعوبة عمل القوة الناعمة وحدها دون وجود قوة عسكرية واقتصادية تدعم مكانة الدولة عالمياً ، الأمر الذي نتج عنه ظهورالقوة الذكية في السياسة الخارجية وهي استراتيجية متكاملة تسعى الي الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة^(٨٧) . وقد اختلفت آراء الباحثين والاكاديميين حول إذا ما كان صعود الصين يعتمد فقط على القوة الناعمة ام هل هناك عوامل قوة اخرى ، فتوصلت بعض الادبيات الى ان قوة الصين الناعمة في تزايد مستمر ، وأدبيات اخرى رأّت أن الصين لديها نقص حاد في أدوات القوى الناعمة ، وذهبت ثالثة الى ان الصين تعتمد في سياستها الخارجية على القوة الذكية ، أي الخلط المناسب بين القوتين الصلبة و الناعمة^(٨٨) . وفي الواقع ، إن نظرية القوة الذكية ماهي إلا فلسفة جديدة ومراجعات للحكم ، ونمط جديد للقيادة تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية بإسلوب يدمج عناصر القوتين الصلبة والناعمة والموائمة والتكيف مع القدرة والضرورات الدولية والقدرة على التميز بين الاختيارات في استخدام مجالات القوة المتاحة أمام الدولة ، والضرورة

في كل موقف وتجاه الفواعل المختلفة في النسق الدولي ، بعبارة أخرى أنه الأسلوب المرن للتعامل مع أنماط القوة المختلفة عبر منسجمات كلية بدلاً من المنطلقات الجزئية ، كما أن الدول تحتاج إلى كل من القوتين اللتين لا يمكن الفصل التام بينهما لفاعليتهما في العلاقات الدولية ، وأن الهدف الحقيقي للقوة الذكية ، هو تفعيل القوة الأمريكية بمختلف صورها، ومضاعفة تأثير القوة العسكرية والاقتصادية والتقليل من خسائرها باستخدام القوة الناعمة، لتكون قيمة مضافة إليها لا يبدل لها^(٨٩) . وبناءً على ماتقدم ، يمكن القول ان الصين رغم إستعمالها لكثير من أدوات القوة الناعمة إلا أنها لا تعتمد على القوة الناعمة فحسب و إنما تعتمد على القوة الذكية في سياساتها الخارجية مع الدول الأخرى ، حيث أنه بالرغم من أن الصين تقوم بتعزيز القوة الناعمة الثقافية لها من خلال نشر القيم الصينية الحديثة وإظهار سحر الثقافة الصينية لدول لعالم ، و تقوم ببذل الجهود لتعزيز الثقافة الاشتراكية وتعميق الإصلاح في النظام الثقافي وتدعيم الإبداع الثقافي للشعب ، إلا انها بالإضافة الى ذلك وصلت للمرحلة التي أصبحت فيها موازنتها العسكرية هي الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت رسمياً (١٠٦) مليارات دولار في عام ٢٠١٢ ، بزيادة نسبتها (١١٪) ، وهذه الموازنة لا تتضمن نفقات تحديث الأسلحة النووية ولا مشتريات الأسلحة من الخارج ، وتبلغ النفقات العسكرية الصينية الحقيقية ما بين ١٢٠ و ١٨٠ مليار دولار، و هذا يعني أن الصين تهتم بقوتها الصلبة مع الإهتمام بقوتها الناعمة وهذا الدمج بين القوتين يسمى بالقوة الذكية^(٩٠) .

المطلب الاول : مجالات تطبيق القوة الذكية الصينية إقليمياً

تقوم الصين في إطارها الاقليمي بدور مميز ولو بينا المقصود بالدور كما عرفه إسماعيل صبري مقلد باعتباره وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه من خلال تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والإمكانات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري للبحث إلى مرحلة الوجود أو التحقق المادي^(٩١) ، وهذا بالضبط ما يلاحظ في حرص الصين على إنتهاج سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة بها وجعله في سلم اولوياتها ، وبالاخص بعد اعلان الصين لدول العالم أجمع تمسكها بمبدأ السياسة الخارجية المستقلة والتزامها بالمبادئ الخمس للتعايش السلمي التي توتر من خلالها الحدود المنظمة لحركة تفاعلات سياسيتها مع العالم الخارجي وهي^(٩٢) :

١- الإحترام المتبادل للسيادة والسلامة الاقليمية .

٢- عدم الإعتداء المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

٣- المساواة .

٤- المنفعة المتبادلة .

٥- التعايش السلمي .

وتبعاً لذلك ، يمكن القول بأن القيادات الصينية المتعاقبة أدت دوراً مهماً في صناعة وتوجيه السياسة الخارجية الصينية ، لاسيما وأن النظام السياسي الصيني يعد من الانظمة الشمولية المغلقة والتي تؤدي فيها الزعامات السياسية الدور الاساسي في التخطيط لسياسة الصين الخارجية ، اي ان كاريزما القائد وعملية انتقال السلطة السلمية من جيل لآخر له تأثير كبير في عملية صناعة القرار ووضع السياسات ، وبالاخص في ظل ظاهرة التحولات الواسعة وتنوع الاهداف في توجهاتها السياسية الخارجية^(٩٣) ، وبهذا تنتهج الصين دبلوماسية ذكية تسعى إلى كسب أكبر عدد من الأصدقاء في المجال الدولي، تحضيراً لغزو الأسواق وفتح علاقات اقتصادية نشطة ، كما إتجهت الى تعزيز علاقاتها مع الدول المحاذية والقريبة منها، حيث عمدت منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين ، إقامة روابط الصداقة مع الدول الأخرى على أساس مبادئ التعايش السلمي فقد سعت إلى إعادة علاقاتها مع دول الإقليم، فللصين خمس عشرة دولة تجاورها في البر، وستة دول في البحر^(٩٤)، وانطلاقاً من أن الهدف الرئيس لسياستها الخارجية هو الحفاظ على بيئة إقليمية هادئة^(٩٥)، تحفظ لها مواردها لتوظيفها في مجال التنمية بدل استنزافها في الحروب والاسلحة ، فقد سعت إلى توسيع الروابط الاقتصادية والدبلوماسية مع دول آسيا المجاورة^(٩٦) . كان أبرزها دعم الصين لعلاقاتها بالتبادل الدبلوماسي والتمثيل تجاري مع كل من سنغافورة وإمارة بروناي ، وإستئنافها لعلاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع أندونيسيا بعدما يزيد على العشر سنوات من القطيعة بينهما وخوضها لمفاوضات سياسية واقتصادية مع أكثر من دولة ، على قاعدة ألا خصومة مع أي دولة ، وذلك بهدف تذليل المشاكل وكسب الصداقات في المجال الدولي، واتبعت علاقات أكثر تعاوناً مع باقي الدول كما تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٩١ مع فيتنام على أساس التعايش السلمي، وذلك بعد تغيير موقف فيتنام من المشكلة الكمبودية ، والتوقف عن دعمها لها ، وهذا مثال بارز على السياسة الذكية ، فعلى الرغم من غزو الصين لفيتنام الا انها لم تتجح بردعها

عن كمبوديا الا بعد اتباع القوة الذكية واصلاح العلاقات والمفاوضات (٩٧)، فضلاً عن اصلاح علاقاتها مع الهند ، تبعها اعترافها عام ١٩٩٢ بكوريا الجنوبية(٩٨). ومن الجدير بالذكر ، ان الصين عملت على تغليب عناصر التعاون على عناصر الصراع من خلال بناء شبكة من المصالح التجارية والاقتصادية بالشكل الذي يحقق للدول المعنية الشعور بالأمن إزاء التحديات الإقليمية والدولية(٩٩) ، وان إتباعها لاستخدام أدوات القوة الذكية كسياسة الباب المفتوح قاد إلى تغييرات جوهرية في علاقاتها مع العديد من دول آسيا كاليابان حيث ازدادت الروابط التجارية والاقتصادية بين البلدين، وأسهمت اليابان في عملية التحديث الصينية من خلال القروض ، فقد أصبحت اليابان في عقد التسعينيات الشريك الأكثر أهمية للصين(١٠٠) بالإضافة الى حاجة الصين الماسة الى تأمين مصادر الطاقة باقل تكلفة وافضل المكاسب نتيجة لبرنامج التوسع الاقتصادي الذي تتبناه(١٠١) ، دفعها الى إصلاح علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى بسبب الطبيعة الجيوسياسية المهمة لها ، وتسوية نزاعاتها الحدودية مع كل من كازاخستان وطاجكستان(١٠٢) . يتضح مما تقدم ، أن اهتمامات الصين الإقليمية هي اهتمامات أمنية بالمقام الاول ومن ثم اقتصادية تسعى من خلالها الى أن تصبح محوراً إقليمياً في القارة الآسيوية ، فضلاً عن تنامي قدراتها القومية واضطلاعها بمهام حماية الأمن الإقليمي وجعلها من بين مهامها المستقبلية ، وهي مهام لا يمكنها القيام بها ما لم تصبح قوتها العسكرية قادرة على تحقيق ذلك الهدف ، بعد أن تكون قد أمنت قاعدة اقتصادية تعينها على انجاز متطلبات سياستها الدفاعية ، وبهذا تكون قد عملت على تنمية وتطوير قدراتها لتوظيف الصلابة والناعمة لاستخدامهما على أكمل وجه . ولعل من نافلة القول ، إن الصين ترى قارة آسيا مجالاً لحركتها وبسط نفوذها ، وبهذا الصدد يشير مستشار الامن القومي الامريكي السابق برجنسكي بقوله : (إن المقصود في المجال الحيوي الصيني بأنه المجال الذي يطرح حوله السؤال بشأن أي قضية في العواصم المختلفة وهو: ما رأي بكين في ذلك) (١٠٣)، وتعد جهود الصين في دعم أنموذج التعاون الأمني الذي طرحه الآسيان من خلال محفله الإقليمي القائم على إيجاد توازن مستقر بين أقوى دول آسيا والمحيط الهادي، كالصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية في إطار السعي نحو تعزيز الاستقرار الإقليمي في المنطقة(١٠٤). على الرغم من أن الواقع الآن يقوم على المنافسة ، الامر الذي يتطلب أن تكون الصين قوية ، وإلا فإن طرفاً دولياً أخراً سيكون أقوى وسيفرض هيمنته عليها وسيهدد زعامتها في مجالها الحيوي سواء في منطقة الشرق الأقصى أو في القارة الآسيوية ككل ، ومن ثم فإن الصين القوية بحجمها وشعبها وخبراتها ومواردها الطبيعية الهائلة لا تستطيع أن تكون تابعة لأحد، وعندما أصبحت قوية فقد باتت مدفوعة لأن تزداد قوة وإلا فإن التوقف سوف يعيدها إلى الصفوف الخلفية ، وهو أمر لا يمكن ان يتم لأنها دولة لها مصالحها ومكانتها في الساحة السياسية الدولية والتي يدركها العالم (١٠٥). وتأسيساً على ماتقدم ، ورغم ان المعروف عن الصين هو سياستها الناعمة الا ان هذا لا يعني عدم أدرك قيادتها السياسية أن الاندماج ليس سلمياً أبداً ، بل لابد له ان يكون يوماً ما عنيفاً وتصادمياً ، فصعود أي قوة دولية إلى مرتبة القوى العظمى يُقابل عادة بمقاومة من جانب القوى العظمى والقوى الكبرى الأخرى في الساحة الدولية، وهذه المقاومة تأخذ صوراً متعددة كالسعي إلى احتواء هذه القوى الصاعدة وعزلها او لاستنزاف مصادر قوتها من خلال استدراجها إلى مواقف تعمل على ذلك ، مما يعطل مرحلة الصعود أو يعوقها دون الوصول إلى ذلك أو تشكل تحالفات مضاد للحيلولة دون وصولها إلى مرتبة القوى العظمى وصولاً إلى إمكانية الصدام المباشر معها لمنعها من الوصول الى هذه المرتبة ، وهذه الأمور كانت في وعي القيادة الصينية في إدارتها لسياستها الخارجية مع القوى العظمى أو الكبرى في العالم وكان لها تأثيرها الواضح على سياستها الخارجية من خلال استخدامها القوة الذكية تجاه هذه القوى(١٠٦) .

المطلب الثاني : مجالات تطبيق القوة الذكية الصينية دولياً

إنسجاماً مع تغيير طبيعة النظام السياسي الدولي وموضوعاته وقضاياها ، والذي قاد بدوره الى تغيير طبيعة أهداف الشعوب وطموحاتهم والحاجة إلى استهدافهم بما يتناسب مع هذا التغيير الكمي والنوعي من المعرفة كما أن كثافة المعلومات وسرعتها أصبح يبني نوعاً مختلفاً من أشكال العلاقات الدولية القائمة بحيث أصبحت المعلومات هي مصدر القوة التي تمكن الدول من امتلاكها وتوظيفها على النحو الذي تستطيع من خلاله فرض سيطرتها فظهر لنا ما عرف بحرب الشبكات والحروب الإلكترونية كنتيجة لذلك التطور العلمي(١٠٧) . كما هو معروف ، فان واضع أطروحة القوة الذكية هو الامريكي جوزيف ناي في تنظيره وتحليله للسياسة الخارجية الامريكية ، الا أن المتتبع للشأن السياسي لو بحث في الأصول التاريخية لسياسة استخدام القوة الذكية لوجد لها جذور في نماذج القوة المبكرة في الحضارات الزراعية المرتبطة باحواض الانهار كالصين ومعظم الحضارات الشرقية ، التي مارست سلطاتها من قوتها التي نبعت من تفاعل عناصر عديدة كالقاعدة الارضية والموارد الذاتية ، وحجم سكانها وقياداتها الحكيمة (١٠٨) ، لكن في الحديث عن أفضل من استخدم الاستراتيجيات الذكية لتحقيق الاهداف هو صن زو في كتابه فن الحرب الذي تم إنجازه ما بين سنتي ٥١٥ و ٥١٢ ق.م ، اذ كانت فلسفة صن تزو تدور في أن

الحرب مسألة خطيرة للدولة ، وإنها ميدان الحياة والموت ، وهي الطريق التي تؤدي الى العيش أو الفناء ، لذلك من المستحيل عدم دراستها بعمق ، حيث بين أن في حالة وجود صراع على الرجل الإرتكاز على عاملين حاسمين هما : ملكة العقل والفضيلة ، لأنهما إذا استخدمتا بشكل صحيح يؤديان الى النصر ، ولذلك لا يجب التعامل مع الحرب بخفةٍ وتهوّر ، إنما يجب استباقها بإجراءات تؤدي الى تسهيل تحقيق النصر^(١٠٩) ، وهذا يتناسب تماما مع التقليد الثقافي الصيني المستمد من فلسفتها القديمة والذي تتمسك به السلطة السياسية اثناء الحكم فمثلا الحكمة الصينية التي تقول (أعظم الفاتحين هو من يستطيع الانتصار بلا حرب)^(١١٠) ، كما أن إحرار مئة إنتصار في مئة معركة ليس هو الأفضل ، بل إن إخضاع العدو بدون قتال هو أفضل ما يكون ، أما في حال عدم إمكان الوصول الى تلك النتيجة وبالوسائل المتوافرة ، فعندها يتم اللجوء الى القوة المسلحة لتحقيق النصر ، حاول القائد صن تزو وضع الحرب في إطارها السياسي وقيام التحالفات ، مؤكداً على وحدة الجبهة الداخلية واستقرارها ، وضرورة رفع معنويات الجيش في مقابل تصديق جبهة العدو وسحق معنويات جيشه ، كما حاول إيجاد قاعدة ثابتة للمقارنة العقلانية بين طرفي النزاع في العوامل المرجحة للنصر ، كالمعنويات والطاقة الفكرية والجسدية ، والبيئة والظروف الجوية والتخطيط والمال ، والنظام والتدريب والمكافآت والعقوبات^(١١١) وكل ماتقدم كما هو معروف أدوات القوة الذكية بالمصطلح الحديث .ومن هنا تجدر الإشارة ، الى التحولات التي شهدتها إقتصاديات الدول العظمى الصناعية خلال تحولها الى الاقتصاديات الصناعية ثم ما بعد الصناعي ثم الذكاء الاصطناعي ، وإعتماد هذه الدول في قوتها على قدراتها في توظيف المعرفة والتكنولوجيا لزيادة قوتها وتحقيق مصالحها ، حيث أن قدرة الدول على تحقيق الاسبقية في الميدان المعرفي تعود بالنفع على الدولة أكثر من زيادة قواتها العسكرية التقليدية ، وتشير الوقائع الى أن الصين لا تختلف في توظيفها للقوة الصلبة وأدوات التأثير في عملية صنع القرار السياسي الخارجي مع سياسات الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية تجاه العالم ، حيث تقوم بتوظيف أدوات متعددة في إطار مفهوم القوة الذكية التي تدمج بين القوة الصلبة والناعمة ، وتتمثل أهم هذه الأدوات في العقوبات الاقتصادية ، والتأثير الفكري والإعلامي والتدخل العسكري المباشر وتكوين قواعد من النخب الموالية لها والغريبة من دوائر صنع القرار ، الامر الذي من شأنه أن يربح احتمالات الصدام بين الصين والدول الغربية كنتيجة حتمية للتوظيف المتبادل لأنماط القوة المختلفة لتحقيق المصالح والاهداف وتعزيز المكانة في سلم النظام السياسي الدولي . ومن الملاحظ بأن الصين لم تعد تستخدم القوة الناعمة فقط لتحقيق مصالحها ، بل كذلك لاجل التأثير على سياسات الدول الأخرى ومحاولة اختراقها لتحقيق مصالحها ، من خلال تطبيق سياسة القوة الذكية ، وبالتالي فإن الصين انتقلت من تطبيق مفهوم القوة الناعمة إلى تطبيق ما أطلق عليه القوة الذكية ، وهذا مايمكن ملاحظته في الكثير من المواقف الصينية كالعلاقات الصينية الهندية ، فكما هو معروف هنالك العديد من المعوقات امام العلاقات الصينية الهندية ، ابرزها مشكلة إقليمي كشمير والتبت ، وقد أدرك الطرفان أنه لا يمكن تحقيق أهدافهما إلا في ظل بيئة إقليمية مستقرة أمنياً ، وبذلك شهد عام ١٩٨٨ بداية تحسن العلاقات بينهما ، الا أنه وفي إطار العلاقات الثنائية بين البلدين ، يمكن ملاحظة إستخدام الصين للقوة الذكية تجنباً لإثارة الخلافات مع الهند عن طريق ابقاء التعاون مع باكستان العدو الابرز للهند وبهذا تستخدم هذه العلاقة كعنصر قوة لها وورقة ضغط على الهند^(١١٢) . كما تعمل على تعزيز مكانتها الدولية من خلال تطوير المؤسسة العسكرية الصينية ، وتعزيز نفوذها العسكري في المناطق الحيوية لها ، ومنها بحر الصين الجنوبي ، وحماية خطوط النقل ، وتعزيز قدرة الصين على التعامل مع الاضطرابات المحلية وحالات عدم الاستقرار الحدودية ذات الأسباب العرقية مع الاحتفاظ بقدرة على التهديد باستخدام القوة ضد تايوان التي تتزايد نزعتها الانفصالية^(١١٣) .فضلا عن سياسة الاختراق الالكتروني والتي تعد من اشهر أدوات القوة الذكية التي تمتلكها الصين ، إذ لا تقل أهمية تأثيرات العامل التكنولوجي كاحد ادوات القوة بشكل عام والقوة الذكية بشكل خاص عن ادوات القوة الاخرى ، حيث تعمل على تعزيز السلطة والحريات العامة ونشر الايديولوجية السياسية ، هذا على الصعيد الداخلي في اطار العلاقة القائمة بين النظام السياسي وبيئته الداخلية ، أما على الصعيد الدولي فتبرز اهمية هذا المتغير في القدرة على احتواء التحديات الأمنية والقيمية التي تواجهها الدول وما لهذا العامل من اثر ذلك في تغيير الهرمية الدولية^(١١٤) ، فالأسلحة الذكية في القرن الحادي والعشرين تتنوع بين أسلحة مادية كالصواريخ الذكية الموجة عن بعد عبر البر والبحر والفضاء ، اما الأسلحة المعنوية فإنها تكمن بتلك البرامج والتقنيات العنكبوتية الالكترونية والتي تتمثل في نماذج عديدة منها الطائرات بدون طيار والتي يصل حجم البعض منها حجم الذبابة والتي من خلالها يمكن اختراق ونقل الاجتماعات واللقاءات الخاصة بين الأشخاص سواء كان قادة أو سياسيين أو اقتصاديين والتجنيد الكامل لشبكة الاتصالات العالمية والنظم المعلوماتية ، سواء باستهداف منشآت الدول ونظمها العسكرية أو المؤسسات والأفراد التي يتم بواسطتها تعطيل أجهزة التحكم والقيادة^(١١٥) ، حيث برز الفضاء الإلكتروني بوصفه بؤرة مخاوف تتعلق بالأمن وتضاعفت التهديدات التي يواجهها أمن الفضاء الإلكتروني ، وتعاضمت تكاليف

الاستجابات المناسبة لها بسرعة تفوق قدرة الحكومات على التعامل معها ، وتصدر أمن الفضاء الإلكتروني على نحو متزايد أجدات الأمن القومي للحكومات^(١١٦) ، فقد ظهرت محاولة الاستحواذ على القوة الالكترونية داخل الفضاء الالكتروني كجزء من المنافسة من أجل فرض الهيمنة بدلا من الأسلحة التقليدية في الفضاء الواقعي ، واستخدام اسلحة الفضاء الإلكتروني كنظام تسليحي جديد لقلب معادلات التوازن لا بل والتحكم بها لصالح الدول المتفوقة في هذا المجال^(١١٧) ، حيث يبلغ الانفاق الصيني على مجال التكنولوجيا ما يقدر ب (٢١) مليار دولار عام ٢٠١٧^(١١٨) . لقد سعت شركة هواوي الصينية لإقامة شراكة تكنولوجية مع شركة الاتصالات الأمريكية (AT&T)^(١١٩) ، بيد أن الحكومة الأمريكية أوقفت هذه الصفقة كما حذرت وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي ومكتب التحقيقات الفيدرالي المواطنين الأمريكيين من استخدام هواتف هواوي الصينية أو "زد تي إيه" لأنها تهدد أمن الأمريكيين وتتجسس على بياناتهم الشخصية وبالخاص الشخصيات السياسية والعسكرية المرموقة ، ووسائل أخرى تعتبر من ادوات القوة الصينية كالرقابة الاكاديمية وتنقيح المعلومات التي يتلقاها الباحثين واخترق الانظمة السياسية للدول عن طريق رشوة شخصيات مهمة وتجنيد لها لصالحها، ودعم الاقليات الصينية الموجودة في دول اخرى لتقويتها وجعلها ذريعة للتدخل الصيني، فضلا عن فرض العقوبات الانتقائية على بعض الدول لاجبارها على اتخاذ قرارات لا تتعارض ومصالح الصين ، واستخدام وسائل الاعلام للترويج للثقافة الصينية وتحسين صورتها من خلال قنوات ناطقة بكل اللغات^(١٢٠) . وتأكيذا على ما تقدم ، نشير الى أبرز وأشهر تطبيقات القوة الذكية الصينية التي عرفها العالم وهي مبادرة الحزام والطريق الجديدة التي تسعى لحياء طريق الحرير القديم للتجارة ، حيث أن بوابات البلاد البحرية باتت جزءاً محورياً من هذه المبادرة والتي تضم حتى الآن (٤٢) ميناء في (٣٤) دولة حول العالم ، استولت من خلاله الصين على موانئ البلاد البحرية من سريلانكا إلى تنزانيا ومن البرازيل إلى اليونان ، ومن جيبوتي إلى الكيان الصهيوني ، إذ استطاعت الصين شراء أكبر قدر من الحصص في الموانئ والمرمرات المائية ، مثل امتلاكها (٣٥٪) من شركة يوروماكس، الشركة التي تدير ميناء نوتردام في هولندا، أكبر الموانئ الأوروبية على الإطلاق، وسيطرتها على (٩٠٪) من أكثر الموانئ المربحة في البرازيل ، ومن هنا نلاحظ سيطرة الصين على هذه الموانئ الامر الذي يصب في سياسة القوة الذكية التي بدأت بتنفيذها ، حيث ان هذه المبادرة اعطت للصين ادوات ما بين الضغط على الدول اقتصادياً وإغراق البلاد النامية في الديون ، والرغبة الملحة في الحصول على أسرار التقدم التكنولوجي ونقل المعرفة التكنولوجية إليها، وبين أهداف مستقبلية قد تحول موانئ البلاد البحرية إلى ثكنات عسكرية ، تتجح الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق أن تحيي وجودها الإستراتيجي حول العالم وتهيمن على البحار والمحيطات لأغراض مختلفة ، تخوض الصين من خلالها معركة غير مسلحة، يكون الضغط الاقتصادي والتكنولوجي فيها هو سلاحها، وتراها الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً من سياسة خارجية إمبريالية جديدة ، وجدت لها منفذاً في عدة موانئ حول العالم^(١٢١) .

الذاتة

أن الصين اصبحت تمضي بخطى ثابتة تتحكم في سياستها الخارجية مراعية المصلحة والوعي الجيوسياسي الجديد لمكانتها الدولية ، الأمر الذي يتطلب منها حنكة دبلوماسية فائقة وصانع قرار واعٍ وماهر قادر على توظيف مقدرات الصين الضخمة من موارد طبيعية واعداد سكان ضخمة وتقدم تكنولوجي وتقني فائق ، واقتصاد عملاق له أذرع متعددة تمتد لكل دول عالم ، فالصين كانت معروفة بتمردّها على مبادئ العلاقات الدولية ، على اختلاف حكوماتها السياسية المتعاقبة . إلا أنها في السنوات الأخيرة ، بدأت تتبنى استراتيجية خارجية أساسها تطوير الحوار والتنمية على المستوى الدولي ، وتقديم البعد البراغماتي على البعد الإيديولوجي ، كسياسة تتبعها مع دول الجوار الإقليمي، وتتجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأميركية ، فعلى الرغم من امتلاكها عوامل القوة الاقتصادية التي تعد مفتاحها لاحتلال المركز الاول من بين دول العالم المختلفة بيد انها تميل لاستخدام الصعود التدريجي السلمي او بالاحرى مايسمى بسياسة القضم التدريجي لدول العالم والذي سيساعدها على احتلال المكانة المرجوة دون حدوث استنزاف لمواردها ومقدرات قوتها بل على العكس من ذلك فهي باستخدامها لاساليب القوة الذكية تمتلك القابلية على تحقيق جميع أهدافها العليا وتحقيق التنمية والتقدم في المجالات كافة دونما تكون هناك عملية هدر لمواردها في سباقات تسلح او حروب تكاليفها اكبر من فائدها ، كل ما تقدم يتم عن طريق انتهاج سياسات المزج بين القوتين الصلبة والناعمة او مايسمى بانتهاج القوة الذكية ، فتهديد دون استخدام ، وإنصار دون حرب ، وفوائد دون تكاليف هي ابرز سمات واهداف السياسة الخارجية الصينية في النظام السياسي الدولي المعاصر ، والذي تعد ابرز الدول المرشحة لتغيير مقدرات هذا النظام لصالحها في العقود القادمة ، فهي تعمل على توسيع نفوذها في ميدان العلاقات الدولية عن طريق الانخراط في التكتلات الإقليمية الآسيوية كقمة شانغهاي، التي تضم روسيا والصين وبعض الجمهوريات الوسطى، وكذلك الانخراط في مجموعة البريكس التي تضم كلاً من الصين والهند وروسيا وجنوب أفريقيا

والبرازيل ، الامر الذي سيوفر للصين مركزاً إقليمياً مؤثراً، خاصة أن هذه المنظمات تتطور بثبات واضح ، من رابطة إقتصادية إلى كيان إقليمي - دولي ذو تطلعات سياسية واقتصادية طموحة ، كما إن عملية تنفيذ استراتيجية القوة الذكية الناجحة يتطلب أولاً إدراك أن القوة الصلبة ضرورية ولكن تعظيم تحقيق المصلحة القومية قد يحتاج إلى المزج بين القوتين الصلبة والناعمة ، بمعنى آخر لكي يمكن تحقيق القوة الذكية فأن ذلك يعنى أن تضع التحديات المفاهيمية والمؤسسية والسياسية امامها وتتعامل بنظرة شاملة تمكنها من التقدم نحو خطوات حقيقية لانجاز اهداف استراتيجية القوة الذكية .وفي الحقيقة فإنه لا يمكن الاعتماد على القوة الصلبة بوحدها أو القوة الناعمة فقط في وقتنا الحالي خاصة مع تعدد احداث النظام السياسي الدولي وتداخل المصالح للدول الكبرى وتغير موازين القوى ، حيث أنه أصبح هناك العديد من الفاعلين الدوليين وغير الدوليين على الساحة الدولية ، فيجب على الدولة التي تسعى إلي تعظيم أرباحها أن توازن بين استخدام القوة الصلبة والقوة الناعمة وصولاً للقوة الذكية لكي تحافظ على تقدمها و مكانتها في النظام السياسي الدولي .صفوة القول ، أن أطروحات القوة الذكية قد دخلت في مجالاتها التطبيقية بصورة مباشرة في الكثير من الأحداث التي يشهدها العالم ، والتي أثبتت نجاحاً لاسيما وإن التأكيد عن النجاح الكلي للمفاهيم السياسية المستجدة من الأمور التي يصعب الحديث عنها بهذه السرعة ، لأن نتائج أي فعل إستراتيجي منظم لا يمكن قياسها إلا بعد مرور فترات طويلة على هذا الفعل ، وكذلك فإن التراكم الدقيق لدقائق الأمور وتشكيلة الصورة الأساسية في النهاية هو قمة النجاح الإستراتيجي .

الاستنتاجات :

بعد ان فمنا بدراسة استراتيجية القوة الذكية في السياسة الخارجية الصينية ، وبعد ان تناولنا الموضوع بالبحث والتحليل وفق المناهج العلمية الرصينة ، فأنا قد توصلنا الى مجموعة هامة من الاستنتاجات الرئيسة ، نستطيع ان نذكرها فيما يأتي :

- 1- إن مصطلح سياسة القوة الذكية هو مصطلح حديث في حين ما تتطوي عليه هذه السياسة من أساليب وأدوات متبعة ليس بالجديد على الإطلاق .
- 2- على الرغم من ان اول من تبنى سياسات القوة الذكية هي الولايات المتحدة الامريكية بيد انها ماتزال تنفق على ترسانتها العسكرية اكثر بسبعة عشر مرة ماتتفقه على وسائل القوة الناعمة التي تشكل مع القوة الصلبة مايعرف بسياسة القوة الذكية .
- 3- سياسة القوة الذكية لم تعد حكراً على الدول بل باتت تستخدمها بالفاعول الدولية ايضا كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية وحتى المنظمات الارهابية واللوبيات لتحقيق مصالحها .
- 4- تتبع أغلب الدول سياسات القوة الذكية في سياستها الخارجية الا انها تكون بدرجات متفاوتة وبطرق وأدوات تختلف من دولة لأخرى ، نظراً لاختلاف مواردها وقدراتها على توظيف تلك الموارد كعوامل قوة من شأنها ان تدفع بالدولة قدماً نحو مصالحها .
- 5- اننا نعيش اليوم في عالم متغير ومختلف ، لم تعد فيه الاولوية للقوة الصلبة فقط ، وهذا لايعني انتفاء دورها الا ان احرار النجاحات يتطلب المزج بين القوة الناعمة كاستخدام وسائل الإقناع وال جذب والقوة الصلبة في بوتقة القوة الذكية للوصول الى الاهداف المنشودة .
- 6- تعد الدبلوماسية الاداة المهمة في ترسانة القوة الذكية ، حيث انه لا بد للقوة الذكية من دبلوماسية قادرة على أداء دورها المتضمن الإقناع وال جذب واستقطاب الرأي العام العالمي حول أهداف وقضايا صانعيها، لذا لا بد للقوة الذكية عبر سياسة القوة الناعمة تقوم في المقام الأول على فهم عقول ومعتقدات الآخرين لتتمكن من معرفة ورسم مواقع نفوذها لديهم .

المصادر

أولاً : الكتب العربية والمترجمة

1. احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة : محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٠ .
2. احمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ٢٠٠٠ .
3. احمد نوري النعيمي ، السياسية الخارجية ، بغداد ، دار الكتب للطباعة والنشر ، ٢٠٠١ .
4. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، الكويت ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، ط ٥ ، ١٩٨٧ .
5. ثامر كامل محمد الخرزجي ، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات ، عمان ، دار الميسرة ، ط١ ، ٢٠٠٠ .

٦. جاك دونلي واخرون ، نظريات العلاقات الدولية ، ترجمة : محمد صفار ، المركز القومي للترجمة ، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين ، ط١ ، ٢٠١٤ .
٧. جوزيف ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ٢٠٠٧ .
٨. جون باسيت ، حرب الفضاء الالكتروني : التسليح واساليب الدفاع الجديدة ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، ٢٠١٤ .
٩. جيمس دورتي و روبرت بالغرراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة : وليد عبد الحي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٥ .
١٠. خديجة عرفة محمد ، أمن الطاقة وأثارة الاستراتيجية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ط١ ، ٢٠١٤ .
١١. رفيق عبد السلام ، الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة ، مؤسسة الانتشار العربي وصناعة الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠١١ .
١٢. سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، القاهرة ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، ط٤ ، ٢٠٠٩ .
١٣. صن تزو، فن الحرب ، ترجمة : أحمد ياسين ، دمشق ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ٢٠١٠ .
١٤. عادل عبد الصادق ، الارهاب الالكتروني قوة في العلاقات الدولية : نمط جديد وتحديات مختلفة ، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٩ .
١٥. عادل محمد القيار، الدبلوماسية ، دمشق ، دار الوسيم ، ط١ ، ٢٠٠٩ .
١٦. عادي سليمان ، القوة في العلاقات الدولية ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٥ .
١٧. عبد الرازق حسين ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية ، بغداد ، مطبعة أسور ، ١٩٧٦ .
١٨. عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٤ .
١٩. عبد القادر محمد فهمي ، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي ، ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠٠ .
٢٠. عبد القادر محمد فهمي ، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٠٥ .
٢١. عبد المنعم سعيد ، التقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٩٣ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، ١٩٩٣ .
٢٢. علي جلال معوض ، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، مصر ، مكتبة الاسكندرية ، ط١ ، ٢٠١٩ .
٢٣. كارفون كلاوزفترز، الوجيز في الحرب ، ترجمة : اكرم ديرري والهيثم الايوبي ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ .
٢٤. كامل محمود خلة ، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٦-١٩٢٢ ، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٤ .
٢٥. كريستان كوخ ، الصين والأمن القومي في جنوب آسيا ، في توازن القوى في جنوب آسيا ، ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠١ .
٢٦. ليدل هارت ، الإستراتيجية وتاريخها في العالم ، ترجمة : الهيثم الايوبي ، ط١ ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٧ .
٢٧. مارتن غريفيش ، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية ، دبي ، مركز الخليج للابحاث ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣ .
٢٨. مازن إسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية : دراسة نظرية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، مطبعة دار الحكمة ، ١٩٩١ .
٢٩. مايكل دي سوين ، الصين في التقييم الاستراتيجي ، تحرير: زلمي خليل زاد ، ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ١٩٩٧ .
٣٠. مايكل شيهان ، توازن القوى : التاريخ والنظرية ، ترجمة : احمد مصطفى ، القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، ط١ ، ٢٠١٥ .
٣١. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، ١٩٩٨ .

٣٢. محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، الكويت ، دار الرسالة ، ١٩٨٣ .
٣٣. ملحم قريان ، قضايا الفكر السياسي (القوة) ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط١ ، ١٩٨٣ .
٣٤. منعم صاحي العمار ، منازعات الذات ، بغداد ، مكتبة الغفران للطباعة ، ط١ ، ٢٠١٢ .
٣٥. منير شفيق ، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب : من السيف والدروع الى الصاروخ والانفاق ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ط١ ، ٢٠٠٨ .
٣٦. نعيم إبراهيم الظاهر ، سياسة بناء القوة في الأردن ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط٢ ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٧ .
٣٧. نيفين سعد ، معجم المصطلحات السياسية ، القاهرة ، مركز البحوث الدراسات السياسية ، ط١ ، ١٩٩٤ .
٣٨. هوشيار معروف ، التخطيط الاستراتيجي ، عمان ، دار وائل للنشر ، ط١ ، ٢٠٠٩ .
٣٩. هيئة البحوث العسكرية ، مذكرة القوة الشاملة للدولة وأسلوب حسابها ، القاهرة ، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ، ١٩٩٠
- ثانياً : الدوريات والمجلات**
- ١- أحمد علو ، صن تزو : ما كتب قبل أكثر من ٢٥٠٠ سنة ما زال معتمداً اليوم ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد ٢٨٥ ، السنة ٢٥ ، آذار ٢٠٠٩ .
- ٢- أحمد قاسم حسين ، مقترحات القوة الذكية : آلية من اليات التغيير الدولي : الولايات المتحدة الامريكية نموذجاً ، مجلة سياسات عربية ، المركز الديمقراطي العربي للابحاث ودراسة السياسات ، العدد ٣٢ ، أيار ٢٠١٨ .
- ٣- أحمد مشعان النج ، السياسة الخارجية التركية بين القوة الناعمة والقوة الصلبة ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهدين ، العدد ٥٤ ، ٢٠١٨ .
- ٤- ريهام مقبل ، مركب القوة : عناصر واشكال القوة في العلاقات الدولية ، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام ، العدد ١٨٨ ، نيسان ٢٠١٢ .
- ٥- سرمد أمين ، حروب التجسس الصناعي والسيطرة على تكنولوجيا المعلومات : ميدان جديد للتنافس الدولي، نشرة أوراق إستراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد ٨٥ ، ٢٠٠١ .
- ٦- شيماء عويس ابو عيد ، القوة في العلاقات الدولية : دراسة تأصيلية ، المعهد المصري للدراسات ، تركيا ، اسطنبول ، ٢٠١٨ .
- ٧- صلاح سالم ، الصين التحولات الداخلية والسياسة الخارجية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد ١٢٣ ، ١٩٩٨ .
- ٨- عبد المنعم طلعت ، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد : نموذج شرق آسيا ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، العدد ١٢٩ ، ١٩٩٧ .
- ٩- عبدالعزيز الصقر ، القوة في الفكر الاستراتيجي : التقرير الاستراتيجي السنوي الصادر عن المنتدى الإسلامي ، المملكة العربية السعودية ، العدد الأول ، ٢٠٠٣ .
- ١٠- عدنان خلف حميد ، السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من ماو تسي تونج ، ودينج تشاو بنج : دراسة مقارنة ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، السنة الثانية ، العدد ٤ ، ٢٠١٥ .
- ١١- فريد ميليش ، القوة وأهميتها في العلاقات الدولية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٦٣ ، العدد ٦ ، ٢٠١٤ .
- ١٢- كريم أبو حلاوة ، سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية ، دمشق ، مركز دمشق للأبحاث والدراسات ، سلسلة وجهات نظر ، ٢٠١٦ .
- ١٣- محمد سالم صالح ، القوة والسياسة الخارجية : دراسة نظرية ، مجلة الكوفة للعلوم ، جامعة الكوفة ، العدد ٦ ، المجلد ١ ، ٢٠١٠ .
- ١٤- محمد سعد أبو عامود ، العلاقات الأمريكية الصينية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ١٤٥ ، ٢٠٠١ .
- ١٥- محمد عبد السلام ، استخدامات القوة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد ١٨٨ ، ٢٠١٢ .

١٦- محمد عبد السلام ، ترسبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد ١١٨ ، ١٩٩٥ .

١٧- هاني إلياس خضر الحديثي ، اتجاهات أساسية في سياسة الصين الإقليمية ، دراسات إستراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد الثاني ، ١٩٩٥ .

١٨- وداد محمد سالم ، الغزو الصيني لفيتنام عام ١٩٧٩ ، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، العدد ٢١ ، كانون الاول ٢٠١٦ .

١٩- ودود عبد الرحمن ، تخطيط السياسة الخارجية : دراسة نظرية وتحليلية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٦٩ ، ١٩٨٢ .

ثالثاً: الرسائل والاطارح

١- إيناس عبد السادة علي ، استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والإباحة ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، ٢٠٠٦ .

٢- حسيب عارف العبيدي ، القوة في العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .

٣- راشد محسن عبدالله ، نظرية القوة في الصراع العربي الإسرائيلي ، رسالة زمالة (منشورة) ، كلية الحرب العليا ، الأكاديمية العسكرية العليا ، ٢٠٠٢ .

٤- سلام محمد جوهر ، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١١ .

٥- سماح عبد الصبور ، القوة الذكية في السياسة الخارجية : دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (منشورة) ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣ .

٦- علي محمد أمنيف ، القوة الناعمة وأثرها في مستقبل الهيمنة الأمريكية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين (غير منشورة) ، ٢٠١٤ .

رابعاً : الصحف

١- أحمد صلاح ، ما هي معايير القوة في العلاقات الدولية المعاصرة : العولمة ونهاية عهد ثنائية القطب فرضتا قراءة جديدة لمفهومها ، صحيفة الشرق الاوسط الدولية ، العدد ١٤٤٣٦ ، ١٤٣٧/٧/٧ .

٢- زياد جبارة ، السياسة الأمريكية من القوة الصلبة الى الذكية ، صحيفة الحوار المتمدن ، العدد ٦٣٣٧ ، ٢٠١٨/٨/٣١ .

خامساً : المواقع الالكترونية

١- أمنية محسن عمر أحمد الزينات ، السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ١٩٩١-٢٠١٥ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات ،

<https://www.democraticac.de/?p=35916> ، متاح على الرابط التالي :

٢- أميرة جمال ، طريق الحرير حضان طروادة صيني جديد ، قناة TRT بالعربي ، ٢٠١٩/٤/٥ ، متاح على الرابط التالي :

<https://www.trtarabi.com/issues/17378>

٣- إيمان فخري ، دوافع صعود الاختراق الصيني للدول الغربية في عام ٢٠١٨ ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث المتقدمة ، متاح على الرابط التالي :

<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3550/sharp-power>

٤- باسم عبد عون فاضل ، حروب الجيل السادس وكرثة العالم الجديد ، شبكة النبا المعلوماتية ، قضايا إستراتيجية ، ٢٠١٦/٦/١٦ ،

<https://m.annabaa.org/arabic/strategicissues/6776> : متاح على الرابط التالي :

٥- بلا ناشر ، مفهوم القوة في الفكر الإستراتيجي ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٩/٨/٢٦ ، متاح على

<https://www.politics-dz.com/> : الرابط التالي :

٦- تعريف و معنى القوة ، معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي ، متاح على الرابط التالي :

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/>

٧- حلمي النمنم ، القوة الناعمة.. ما قبل وما بعد ، وكالة العربية الاخبارية ، ٢٩/٢/٢٠١٦ ، متاح على الرابط التالي :

<https://www.alarabiya.net/ar/politics/2016/02/29>

٨- سعيد العزازي ، الفهم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والناعمة والذكية رؤية تطبيقية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات

الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، ٤/٥/٢٠١٦ ، متاح على الرابط التالي : <https://www.democraticac.de/?p=31089>

٩- شيماء عويس أبو عيد ، القوة في العلاقات الدولية : دراسة تأصيلية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢١

٦/٢٠١٩ ، متاح على الرابط التالي :

<https://www.politics-dz.com/>

١٠- عبد اللطيف مشرف ، القوة والدبلوماسية أداتا سلطة الدولة وفرض سيادتها ، مجلة شجون عربية الالكترونية ، ٢٩/٤/٢٠١٨ ، مصر

، متاح على الرابط التالي : <https://arabiyaa.com/2018/04/29>

١١- عصمت رياض ، فن الحرب هو السلام ، شبكة تلفزيون الشرق الأوسط ، ٢/٩/٢٠١٨ ، متاح على الرابط التالي :

<https://www.alhurra.com>

١٢- فراس اللو ، الحكومة الأمريكية تحظر هواتف هواوي وتسعى للنيل من بقية الشركات الصينية ، مجلة عالم التقنية الالكترونية ،

١٣/١/٢٠١٨ متاح على الرابط التالي : <https://www.tech-wd.com/wd/2018/01/13/>

١٣- ينك اكسو تنك وآخرون ، الدبلوماسية الصينية تسير نحو النضوج ، مركز السلام للثقافة الدبلوماسية ، متاح على الرابط التالي :

<http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/015.html>

سادساً : المصادر الأجنبية

Books :

- 1- Alexander L. George, "Coercive Diplomacy", in Robert J. Art and Kenneth Waltz (eds), The Use of Force: Military Power and International Politics, (U.S.A: Roman and Littlefield, 2004) .
- 2- Ernest J. Wilson, "Hard Power, Soft Power, Smart Power", The American Academy of Political and Social Science, SAGE Publications, 2008 .
- 3- John Alterman, "Coercive Diplomacy against Iraq: 1990-1998", in: Robert J. Art and Patricia M. Cronin (eds.), The United States and Coercive Diplomacy, (Washington: United States Institute of Peace Press, 2003).
- 4- Joseph Nye, Power in the Global Information Age: From Realists to Global, (New York ,Routledge , 2004 .)
- 5- Joseph S. Nye, The future of Power, (New York: Public Affairs, 2011).
- 6- Zbigniew Brzezinski, The Grand Chess Board, American Primacy and Its Geostrategic Implications, Basic Book, 1997.
- 7- Zhu Liqun, China's Foreign Policy Debates, Chaillot Papers, institute for Security Studies, European Union, Paris, 2010

Periodicals :

- 1- Christopher Hill, The Changing Politics of Foreign Policy,(New York : Palgrave Macmillan, 2003)
- 2- Ellen Hallams, From Crusader to Exemplar: Bush, Obama and the Reinvigoration of America's Soft Power European Journal of American Studies 6 , no1 (Spring 2011) .
- 3- Hans J. Morgenthall, politics Among Nations, 5 th ed, New York, Alfred A. Kreptp.
- 4- Jack S. Levy, "Deterrence and Coercive Diplomacy: The Contributions of Alexander George", Political Psychology, Vol 29, No4.,2008.
- 5- Joseph S. Nye, "Soft Power", Foreign Policy, No. 80, Twentieth Anniversary (Autumn, 1990).
- 6- Joseph S. Nye, information Revolution and America soft Power, Asia - pacific Review, U.S.A, Vol. 99 ,No . 1, 2 .
- 7- Nicholas Lemann, The Next World Order: The Bush Administration May Have a Brand-New Doctrine of Power. New Yorker, 1 April 2002.

Website :

- 1- Andrew J. Nathan and Robert S. Ross, The Great Wall and the Empty Fortress: China's Search for Security, Columbia University, New York: W.W. Norton, 1997, look in:
<https://www.questia.com/read/1G1-195427684/what-is-economic-power>
- 2- Ellen L. Frost, "What is Economic Power?", joint Force Quarterly, April, 2009, look in:
http://afe.easia.columbia.edu/special/china_1950_forpol_principles.htm
- 3- Zachary Karabell, Trump's Trade War Won't Hurt China. It Could Hurt Tech in The Us, Wired, June 27, 2018, accessible at <https://www.wired.com/story/trumps-trade-war-wont-hurt-china-it-could-hurt-us-tech>

الهوامش

- ١- احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة : محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٠ ، ص ٣٤ .
- ٢ - Nicholas Lemann , The Next World Order : The Bush Administration May Have a Brand New Doctrine of Power. New Yorker, 1 April 2002, p (44) .
- ٣ - جاك دونللي واخرون ، نظريات العلاقات الدولية ، ترجمة : محمد صفار ، المركز القومي للترجمة ، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين ١١، ١، ٢٠١٤ ، ص ٥٣ .
- ٤- ملحم قربان ، قضايا الفكر السياسي (القوة) ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط١، ١٩٨٣، ص ١١٥ .
- ٥ - مارتين غريفيش ، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية ، دبي ، مركز الخليج للابحاث ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣ .
- ٦ - Joseph S. Nye, "Soft Power", Foreign Policy, No. 80, Twentieth Anniversary (Autumn, 1990), pp. 153-171 .
- ٧ - علي محمد أمينيف ، القوة الناعمة وأثرها في مستقبل الهيمنة الأمريكية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، (غير منشورة) ، ٢٠١٤ ، ص ٣ .
- ٨ - منعم صاحي العمار ، منازعات الذات ، بغداد ، مكتبة الغفران للطباعة ، ط١، ٢٠١٢ ، ص ١٠ .
- ٩ - عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، ط١، ٢٠٠٤، ص ١٣ .
- ١٠ - هوشيار معروف ، التخطيط الاستراتيجي ، عمان ، دار وائل للنشر، ط ١، ٢٠٠٩ ، ص ١٥ .
- ١١ - كارفون كلاوزفتر، الوجيز في الحرب ، ترجمة : اكرم ديرري والهيثم الايوبي ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ ، ص ٢٠٠ .
- ١٢ - ليدل هارت ، الإستراتيجية وتاريخها في العالم ، ترجمة : الهيثم الايوبي ، بيروت ، دار الطليعة ، ط١، ١٩٦٧، ص ٣٩٩ .
- ١٣ - محمد عبد السلام ، استخدامات القوة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد ١٨٨، ٢٠١٢ ، ص ٢٤ .
- ١٤ - محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، ط٢، ١٩٩٨، ص ٢٥ .
- ١٥ - حسيب عارف العبيدي ، القوة في العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد (غير منشورة) ، ١٩٨٣ ، ص ١٧ - ٢٤ .
- ١٦ - جيمس دورتي و روبرت بالثغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة : وليد عبد الحي ، ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ ، ص ٦١ .
- ١٧ - عادي سليمان ، القوة في العلاقات الدولية ، بيروت ، دار المنهل اللبناني ، ط١، ٢٠١٥، ص ٢٠ .
- ١٨ - احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، بغداد ، دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠٠١ ، ص ٢٥ .
- ١٩ - عادي سليمان ، القوة في العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .
- ٢٠ - إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، الكويت ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، ط ٥ ، ١٩٨٧ ، ص ١٦٣ .
- ٢١ - نيفين مسعد ، معجم المصطلحات السياسية ، القاهرة ، مركز البحوث الدراسات السياسية ، ط ١ ، ١٩٩٤ ، ص ٢٤٤ .

- ٢٢ - مايكل شيهان ، توازن القوى : التاريخ والنظرية ، ترجمة : احمد مصطفى ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠١٥ ، ص ٩١ .
- ٢٣ - إيناس عبد السادة علي ، استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والإباحة ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة النهدين ، (غير منشورة) ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠ .
- ٢٤ - عبدالعزيز الصقر ، القوة في الفكر الاستراتيجي ، التقرير الاستراتيجي السنوي الصادر عن المنتدى الإسلامي ، المملكة العربية السعودية ، العدد الأول ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٣ .
- ٢٥ - كامل محمود خلة ، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٦-١٩٢٢ ، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٥١ .
- ٢٦ - نيفين مسعد ، معجم المصطلحات السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٤ .
- ٢٧ - راشد محسن عبدالله ، نظرية القوة في الصراع العربي الإسرائيلي ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحرب العليا ، الأكاديمية العسكرية العليا (غير منشورة) ، ٢٠٠٢ ، ص ٩ .
- ٢٨ - إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٣ .
- ٢٩ - هيئة البحوث العسكرية ، مذكرة القوة الشاملة للدولة وأسلوب حسابها ، القاهرة ، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ، ١٩٩٠ ، ص ٩-١٠ .
- ٣٠ - مازن إسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية : دراسة نظرية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، مطبعة دار الحكمة ، ١٩٩١ ، ص ١٨١ .
- ٣١ - عبد المنعم سعيد ، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٣ ، القاهرة ، الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ١٩٩٣ ، ص ٢٣ .
- ٣٢ - عادل محمد القيار ، الدبلوماسية ، دمشق ، دار الوسيم ، ط ١ ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠ .
- ٣٣ - ثامر كامل محمد الخزرجي ، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات ، عمان ، دار الميسرة ، ط ١ ، ٢٠٠٠ ، ص ٩١ .
- ٣٤ - منير شفيق ، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب : من السيف والدرع الى الصاروخ والانفاق ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ط ١ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥ .
- 35 - Hans J. Morgenthall , politics Among Nations , 5 thed , New York , Altfred A. Kreptp , P 140
- ٣٦ - عبد اللطيف مشرف ، القوة والدبلوماسية أدوات سلطة الدولة وفرض سيادتها ، مجلة شجون عربية الالكترونية ، ٢٩/٤/٢٠١٨ ، مصر متاح على الرابط التالي : <https://arabiyaa.com/2018/04/29>
- ٣٧ - فريد ميليش ، القوة وأهميتها في العلاقات الدولية ، دمشق ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٦٣ ، العدد ٦ ، ٢٠١٤ ، ص ٧٥ .
- ٣٨ - عبدالعزيز الصقر ، القوة في الفكر الاستراتيجي : التقرير الاستراتيجي السنوي الصادر عن المنتدى الإسلامي ، المملكة العربية السعودية ، العدد الأول ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٣ .
- ٣٩ - نعيم إبراهيم الظاهر ، سياسة بناء القوة في الأردن ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط ٢ ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٧ .
- ٤٠ - عبد الرازق حسين ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية ، بغداد ، مطبعة أسور ، ١٩٧٦ ، ص ٢٣٥ .
- ٤١ - شيماء عويس أبو عيد ، القوة في العلاقات الدولية : دراسة تأصيلية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢١/٦/٢٠١٩ ، متاح على الرابط التالي : <https://www.politics-dz.com/>
- ٤٢ - كريم أبو حلاوة ، سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية ، دمشق ، مركز دمشق للأبحاث والدراسات ، سلسلة وجهات نظر ، ٢٠١٦ ، ص ٦ .
- ٤٣ - محمد سالم صالح ، القوة والسياسة الخارجية : دراسة نظرية ، مجلة الكوفة للعلوم ، العدد ٦ ، المجلد ١ ، ٢٠١٠ ، ص ١٥٥ .
- ٤٤ - إيناس عبد السادة علي نعمة العنزي ، استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والإباحة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١-٢ .

- ٤٥ - سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، القاهرة ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، ط٤ ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٢ .
- ٤٦ - مازن إسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧-٤٠ .
- ٤٧ - سلام محمد جوهر ، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، (غير منشورة) ، ٢٠١١ ، ص ١٦ .
- 48 - Zhu Liqun, China's Foreign Policy Debates, Chaillot Papers, institute for Security Studies, European Union, Paris, 2010, p19.
- ٤٩ - خديجة عرفة محمد ، أمن الطاقة وأثارة الاستراتيجية ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ط١ ، ٢٠١٤ ، ص ١٢٤ .
- ٥٠ - إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧٣ .
- ٥١ - أحمد صلاح ، ما هي معايير القوة في العلاقات الدولية المعاصرة؟ العولمة ونهاية عهد ثنائية القطب فرضتا قراءة جديدة لمفهومها ، صحيفة الشرق الاوسط الدولية ، العدد ١٤٤٣٦ ، ٢٩١٨/٧/٧ .
- ٥٢ - أحمد مشعان النج ، السياسة الخارجية التركية بين القوة الناعمة والقوة الصلبة ، جامعة النهريين ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٥٤ ، ٢٠١٨ ، ص١٣٨ .
- ٥٣ - فريد ميليش ، القوة وأهميتها في العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١ .
- ٥٤ - زياد جبارة ، السياسة الأمريكية من القوة الصلبة الى الذكية ، صحيفة الحوار المتمدن ، العدد ٦٣٣٧ ، ٢٠١٨/٨/٣١ .
- 55 - Ernest J. Wilson, "Hard Power, Soft Power, Smart Power", The American Academy of Political and Social Science, SAGE Publications, 2008, p, 114 .
- ٥٦ - ايناس عبد السادة علي ، استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والإباحة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .
- 57- Joseph Nye, Power in the Global Information Age : From Realists to Global, (NewYork ,Routelage , 2004) , p 5 .
- 58- Alexander L. George, "Corecive Diplomacy", in Robert J. Art and Kenneth Waltz (eds), The Use of Force: Military Power and International Politics, (U.S.A: Roman and Littlefield, 2004), p.70
- 59 -John Alterman, "Coercive Diplomac against Iraq : 1990-1998", in : Rpbert J. Art and Patric M. Cronin (eds.), The United States and Coercive Diplomacy,(Washington : United States Institute of Peace Press, 2003), p.277.
- 60- Christopher Hill, The Changing Politics of Foreign Policy,(NewYork : Palgrave MaCmillan, 2003), p. 145
- 61 Jack S. Levy, "Deterence and Coercive Diplomay: the Contributions of Alexander George", Political Psychology, Vol 29, No4.,2008.
- 62-Christopher Hill. Op. Cit, pp. 143-148.
- 63 Ellen L. Frost," What is Economic Power?", joint Force Quarterly, April, 2009,look in: <https://www.questia.com/read/1G1-195427684/what-is-economic-power>
- 64- Joseph S. Nye, The future of Power,(New York :Public Affairs, 2011), pp. 52-53.
- ٦٥ - جوزيف ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٤ .
- ٦٦ - اجوزيف ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٢ .
- ٦٧ - المصدر نفسه ، ص١٦ .

٦٨ - ريهام مقبل ، مركب القوة : عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية ، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام ، القاهرة ، العدد ١٨٨ ، نيسان ، ٢٠١٢ ، ص ٧ .

٦٩ - شيماء عويس ابو عيد ، القوة في العلاقات الدولية : دراسة تأصيلية ، المعهد المصري للدراسات ، تركيا ، اسطنبول ، ٢٠١٨ ، ص ٨ .

٧٠ - رفيق عبد السلام ، الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة ، مؤسسة الانتشار العربي وصناعة الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠١١ ، ص ٩ .

71 - سعيد العزازي ، الفهم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والناعمة والذكية "رؤية تطبيقية" ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، ٢٠١٦/٥/٤ ، متاح على الرابط التالي :

<https://www.democraticac.de/?p=31089>

72 - بلا ناشر ، مفهوم القوة في الفكر الإستراتيجي ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٩/٨/٢٦ ، متاح على

<https://www.politics-dz.com/> : الرابط التالي :

٧٣ - حلمي النمنم ، القوة الناعمة.. ما قبل وما بعد ، وكالة العربية الاخبارية ، ٢٠١٦/٢/٢٩ ، متاح على الرابط التالي :

<https://www.alarabiya.net/ar/politics/2016/02/29/>

٧٤ - جوزيف ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٠ وما بعدها .

٧٥ - سيد العزازي ، دراسة الفهم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والناعمة والذكية "رؤية تطبيقية" ، المركز الديمقراطي العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٦ / ٥ / ٦ ، متاح على الرابط التالي :

<http://www.politics-dz.com/community/threads/astxdam-alqux-udurx-fi-alylaqat-alduli.2813/>

76- Ernest J. Wilson, op.cit , p 112-114.

٧٧ - كريم أبو حلاوة ، سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .

٧٨ - جوزيف ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤ .

٧٩ - سماح عبد الصبور ، القوة الذكية في السياسة الخارجية : دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (منشورة) ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٧٤-٧٩ .

٨٠ - مازن إسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ك دراسة نظرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨١ .

81 - Ernest J. Wilson, op.cit , p 112-114.

82 - Ellen Hallams , From Crusader to Exemplar : Bush , Obama and the Reinvigoration of America's Soft Power European Journal of American Studies 6 , no1 (Spring 2011) p: 9-16 .

٨٣ - علي جلال معوض ، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، مصر ، مكتبة الاسكندرية ، ط١ ، ٢٠١٩ ، ص ١٣-١٤ .

٨٤ - احمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٢٥ .

٨٥ - ودود عبد الرحمن ، تخطيط السياسة الخارجية ، دراسة نظرية وتحليلية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد ٦٩ ، ١٩٨٢ ، ص ٦٧ .

٨٦ - احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٥ .

٨٧ - سماح عبد الصبور عبد الحي ، القوة الذكية في السياسة الخارجية : دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ ٢٠٠٥ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

٨٨ - أمينة محسن عمر أحمد الزيات ، السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا "١٩٩١-٢٠١٥" ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات ،

<https://www.democraticac.de/?p=35916> : متاح على الرابط التالي : ٢٠١٦/٨/١٩

- ⁸⁹ Joseph S. Nye, information Revolution and America soft Power, Asia – pacific Review, U.S.A, Vol. 99No . 1, 2 , pp 60 – 69 .
- ⁹⁰ - أمنية محسن عمر أحمد الزيات ، السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا “١٩٩١-٢٠١٥” ، مصدر سبق ذكره .
- ⁹¹ - اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٨ .
- ⁹² - Andrew J. Nathan and Robert S. Ross, The Great Wall and the Empty Fortress: China’s Search for Security , Columbia University , New York: W.W. Norton, 1997,look in :
http://afe.easia.columbia.edu/special/china_1950_forpol_principles.htm
- ⁹³ - عدنان خلف حميد ، السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من ماو تسي تونج ، ودينج تشاو بنج : دراسة مقارنة ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، السنة الثانية ، العدد ٤ ، ٢٠١٥ ، ص ٦٥ .
- ⁹⁴ - عبد القادر محمد فهمي ، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي ، ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٠ .
- ⁹⁵ - مايكل دي سوين ، الصين في التقييم الاستراتيجي ، تحرير : زلمي خليل زاد ، ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ١٩٩٧ ، ص ٢١٨ .
- ⁹⁶ - محمد عبد السلام ، ترسبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد ١١٨ ، ١٩٩٥ ، ص ٢٣١ .
- ⁹⁷ - وداد محمد سالم ، الغزو الصيني لفييتنام عام ١٩٧٩ ، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، العدد ٢١ ، كانون الاول ٢٠١٦ ، ص ٢٢٧ .
- ⁹⁸ - صلاح سالم ، الصين التحولات الداخلية والسياسة الخارجية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد ١٢٣ ، ١٩٩٨ ، ص ٥٥ .
- ⁹⁹ - هاني إلياس خضر الحديثي ، اتجاهات أساسية في سياسة الصين الإقليمية ، دراسات إستراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد الثاني ، ١٩٩٥ ، ص ٢٥ .
- ¹⁰⁰ - ينك اكسو تنك وآخرون ، الدبلوماسية الصينية تسير نحو النضوج ، مركز السلام للثقافة الدبلوماسية ، متاح على الرابط التالي :
<http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/015.html>
- ¹⁰¹ - كريستان كوخ ، الصين والأمن القومي في جنوب آسيا : في توازن القوى في جنوب آسيا ، ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠١ ، ص ١٠٦ .
- ¹⁰² - Zebigniew Brzezinski, The Grand Chess Board, American Primacy and Its Geostrategic Implications, Basic Book, 1997, p 200 .
- ¹⁰³ - Zbigniew Brzezinski, The Grand Chess Board, op.cit , p 210 .
- ¹⁰⁴ - عبد المنعم طلعت ، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد : نموذج شرق آسيا ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد ١٢٩ ، ١٩٩٧ ، ص ٢٤ .
- ¹⁰⁵ - محمد سعد أبو عامود ، العلاقات الأمريكية الصينية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد ١٤٥ ، ٢٠٠١ ، ص ١٢٣ .
- ¹⁰⁶ - المصدر نفسه ، ص ١٢٣-١٢٤ .
- ¹⁰⁷ - سماح عبد الصبور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤-٧٩ .
- ¹⁰⁸ - أحمد قاسم حسين ، مقترحات القوة الذكية :ألية من اليات التغيير الدولي : الولايات المتحدة الامريكية نموذجاً ، مجلة سياسات عربية ، المركز الديمقراطي العربي للابحاث ودراسة السياسات ، العدد ٣٢ ، أيار ٢٠١٨ ، ص ١٢٤ .

- ١٠٩ - صن تزو ، فن الحرب ، ترجمة : أحمد ياسين ، دمشق ، دار الكتاب العربي ، ط ١ ، ٢٠١٠ ، ص ٣٧ - ٣٨ .
١١٠ - عصمت رياض ، فن الحرب هو السلام ، شبكة تلفزيون الشرق الأوسط ، ٢٠١٨/٩/٢ ، متاح على الرابط التالي :

[https://www.alhurra.com/٤٥٧٧٢٧/\(٢\)-.tml](https://www.alhurra.com/٤٥٧٧٢٧/(٢)-.tml)

- ١١١ - أحمد علو ، صن تزو : ما كتب قبل أكثر من ٢٥٠٠ سنة ما زال معتمداً اليوم ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد ٢٨٥ ، السنة ٢٥ ، آذار ٢٠٠٩ ، ص ٥٧ .

112- Zbigniew Brzezinski, The Grand Chess Board, op.cit, p 221 .

- ١١٣ - عبد القادر محمد فهمي ، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٠٤ .
١١٤ - سرمد أمين ، حروب التجسس الصناعي والسيطرة على تكنولوجيا المعلومات : ميدان جديد للتنافس الدولي ، نشرة أوراق إستراتيجية جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد ٨٥ ، ٢٠٠١ ، ص ٢ .

- ١١٥ - باسم عبد عون فاضل ، حروب الجيل السادس و كارثة العالم الجديد ، شبكة النبا المعلوماتية ، قضايا إستراتيجية ، ٢٠١٦/٦/١٦ ، متاح على الرابط التالي : <https://m.annabaa.org/arabic/strategicissues/6776>

- ١١٦ - جون باسيت ، حرب الفضاء الالكتروني : التسلح واساليب الدفاع الجديدة ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط ١ ، ٢٠١٤ ، ص ٥٤ .

- ١١٧ - عادل عبد الصادق ، الازهاب الالكتروني قوة في العلاقات الدولية : نمط جديد وتحديات مختلفة ، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٩ ، ص ٤١٠ .

118- Zachary Karabell, Trump's Trade War Won't Hurt China. It Could Hurt Tech in The Us, Wired, June 27, 2018, accessible at <https://www.wired.com/story/trumps-trade-war-wont-hurt-china-it-could-hurt-us-tech>

- ١١٩ - فراس اللو ، الحكومة الأمريكية تحظر هواتف هواوي وتسعى للنيل من بقية الشركات الصينية ، مجلة عالم التقنية الالكترونية ، ٢٠١٨/١/١٣ متاح على الرابط التالي : <https://www.tech-wd.com/wd/2018/01/13/>

- ١٢٠ - إيمان فخري ، دوافع صعود الاختراق الصيني للدول الغربية في عام ٢٠١٨ ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث المتقدمة ، متاح على الرابط التالي : <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3550/sharp-power>

- ١٢١ - أميرة جمال ، طريق الحرير.. حصان طروادة صيني جديد ، قناة TRT بالعربي ، ٢٠١٩/٤/٥ ، متاح على الرابط التالي : <https://www.trtarabi.com/issues/17378>